الجمهورية اللبنانية
المركز التربوي للبحوث والإنماء

المدرسة في لبنان
أرقام ومؤشرات

لمحة حول بعض
مؤشرات التعليم العام
ما قبل الجامعي في لبنان

من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

الجمهورية اللبنانية
المركز التربوي للبحوث والإنماء

المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات

لمحة حول بعض مؤشرات التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان
من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

إعداد، قراءة وتحليل

أ. د. سوزان عبد الرضا أبو رجيلي
د. كيتا نعمة حنا

إعداد الجداول والرسوم

بريجيت القدوم
كارول أبو ناصيف
جاك قاصوف
عصام المصري

متابعة وتنسيق

آليان شمشوم
علي زعيتر

مكتب البحوث التربويّة

بيروت

٢٠١٨

شكر خاص لمكتب التعاون التربوي التابع للسفارة الفرنسية في لبنان لدعمه التقني والتربوي في اصدار هذه الكتب.

وشكر للخبير التربوي الفرنسي وللمساعد السابق لمدير دائرة الاحصاء والتخطيط والأداء في وزارة التربية الفرنسية السيد جان كلود ايمين لمشاركته هذا الإصدار ومتابعته لجميع مراحله.

الإنتاج التقني والطباعي: مكتب التجهيزات والوسائل التربويّة

تصميم وإخراج: ربيكا الحداد

تمّت الطباعة في مطبعة المركز التربويّ للبحوث والإنماء

© جميع الحقوق محفوظة للمركز التربويّ للبحوث والإنماء

مقدمة

في خضم ورشة التطوير التربوي، لا بد أن يكون لنا محطات نتعرف فيها عن كثب الى مسار نظام التعليم العام ما قبل الجامعي، فنثمّن انجازاتنا لنصوّب خططنا بناء على الحاجات المستجدة.

من هذا المنطلق، يصدر المركز التربوي للبحوث والانماء لمحة لمجموعة من المؤشرات الأساسيّة حول التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان خلال السنوات الأخيرة. وتأتي هذه الخطوة امتداداً لمنشورات سابقة حول المؤشرات التربويّة في لبنان. وتعتبر بمثابة العدد الأول من اصدار دوري للمركز التربوي حول المؤشرات التربوية في لبنان.

بالتربية نبني معاً، هذا هو شعارنا وقناعتنا وخيارنا.

الشراكة الحقيقية بين الشعب والدولة، وبين مختلف القطاعات، هي السبيل الأمثل للوصول إلى الغايات الوطنية والتربوية المرجوة.

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

الدكتورة ندى عويجان

الفهرس

مقدّمة ٣

تمهيد ٧

تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١ ..... ٨

تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي

مؤشر٢ ..... ٩

التلامذة وفقًا لقطاع التعليم

مؤشر ٣ ..... ١٠

التلامذة وفقًا لمرحلة التعليم

مؤشر ٤ ..... ١١

التلامذة وفقًا للصف

مؤشر ٥ ..... ١٢

التلامذة السوريون

الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ لغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ٦ ..... ١٥

عدد المدارس وفقًا لقطاع التعليم

مؤشر٧ ..... ١٦

حجم المدارس وفقًا لقطاع التعليم

مؤشر٨ ..... ١٧

تطور حجم الصفوف وفقًا للمرحلة

مؤشر ٩ ..... ١٨

عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ وفقًا لقطاع التعليم

لغة التعليم الأجنبيّة الأولى في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١٠ ..... ١٩

التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى

مؤشر ١١ ..... ٢٠

التلامذة اللبنانيّون وفقًا لقطاع التعليم واللغة الأجنبيّة الأولى

مؤشر ١٢ ..... ٢١

التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى ووفقًا للقطاع والمرحلة

أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١٣ ..... ٢٢

عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة وفقًا للوضع الوظيفي

مؤشر ١٤ ..... ٢٣

توزع المعلمين وفقًا لأعلى شهادة ووفقًا لقطاع التعليم خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١٥ ..... ٢٤

توزع المعلمين حسب الفئات العمريّة وفقًا للقطاع خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١٦ ..... ٢٥

عدد التلامذة للمعلم الفعليّ وفقًا للقطاع

تطوّر معدل وصول تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ١٧ ..... **٢٦**

معدل وصول التلامذة بين الصف الأول والصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي وفقًا لقطاع التعليم

مؤشر ١٨ ..... **٢٧**

معدل وصول التلامذة بين الصف السابع والصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي وفقًا لقطاع التعليم

مؤشر ١٩ ..... **٢٨**

معدل وصول التلامذة بين الصف الأول ثانوي والثالث ثانوي وفقًا لقطاع التعليم

تطوّر نتائج الامتحانات الرسميّة من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

مؤشر ٢٠ ..... **٣٠**

نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة

مؤشر ٢١ ..... **٣٢**

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة

مؤشر ٢٢ ..... **٤٢**

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة وفقًا للمواد التعليمية وللفروع الأربعة

مؤشر ٢٣ ..... **٤٧**

نسبة نجاح الاحرار في شهادة الثانوية العامة وفقًا للفروع الاربعة وقطاع التعليم في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧

موقع لبنان وفقًا لنتائج دراسات التقييم الدولية عام ٢٠١٥

مؤشر ٢٤ ..... **٥٠**

نتائج التلامذة بعمر ١٥ سنة في اختبار PISA عام ٢٠١٥

مؤشر ٢٥ ..... **٥٣**

نتائج تلامذة الصف الثامن أساسي في اختبار TIMSS عام ٢٠١٥

مؤشر ٢٦ ..... **٥٥**

نتائج TIMSS المتقدم للصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة عام ٢٠١٥

خلاصة عامة

مسودة

تمهيد

يعتبر الحق بالمعرفة في عصرنا الحالي من أبرز حقوق المُواطن، ومن أهمّ مسؤوليّات الدولة تجاهه. ثمّ أن تكريس التربية في لبنان على أنّها «من أولويات الأعمال الوطنيّة»، ضمن مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي عام ١٩٩٧، يتجسّد عمليًّا من خلال اضطلاع الدولة بواجب نشر المعرفة بغية إطلاق النقاش حول السبل الآيلة إلى تطوير النظام التربويّ.

من هنا، واستكمالاً لمجموعة من الإصدارات السابقة حول تطوّر التعليم العام في لبنان «مؤشّرات حول التعليم العام في لبنان ١٩٩٩-٢٠٠٠، «تطوّر المؤشّرات التربوية من ٢٠٠٢-٢٠١٠»، يُطلق المركز التربوي للبحوث والإنماء مؤشّرات تربويّة بحُلّة جديدة. بالفعل، تتوجّه هذه الوثيقة إلى الهيئات التربويّة وإلى المجتمع اللبناني واضعةً تحت تصرّفه ثلّة من المؤشرات التربويّة الأساسية، التي من شأنها الإضاءة بلمحة على واقع نظام التعليم العام ما قبل الجامعي من العام ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥-٢٠١٦. تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيّب يتضمّن أعداد التلامذة (اللبنانيّين والأجانب) الذين يتابعون المنهج اللبناني من دوام قبل الظهر والتلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني بعد الظهر.

يتكوّن هذا الإصدار من أبواب سبعة التلامذة، الشبكة المدرسيّة، أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة، معدل وصول التلامذة، نتائج الإمتحانات الرسميّة، موقع لبنان وفقًا لنتائج دراسات التقييم الدوليّة. وقد اقتصر على هذه الجوانب في مرحلة أولى، على أن تصدر في المرحلة اللاحقة مؤشّرات إضافيّة تطال مظاهر أخرى مهمّة. يتضمّن كل باب مجموعة من المؤشّرات الموزّعة وفقًا لعدّة متغيّرات، مستندة إلى أعداد و/أو نسب مئويّة و/أو معدّلات و/أو مستويات تحصيل. وقد تمّ إرفاق كلّ منها بقراءة وصفيّة وتحليليّة، على ضوء المعطيات المتوافرة.

عسى أن يساهم هذا الكتيّب في تكوين صورة علميّة عن وضع النظام التعليمي في لبنان لدى القارئ المتخصّص وغير المتخصّص، ومن رفع مستوى الوعي حول خصائصه وآفاق تطويره.

تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي

من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

يحوي هذا الباب ٥ مؤشّرات مرتبطة بأعداد تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي[١]، وتوزعهم وفقًا لقطاع التعليم وللمرحلة وللصف. كما أنّه يتضمّن مؤشّرًا حول أعداد التلامذة السّوريين الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة والتلامذة اللاجئين السوريين الذين يدرسون في مدارس بعد الظهر. ويهدف إلى إبراز تطوّر هذه المؤشّرات خلال ٦ سنوات وصولاً إلى استنتاجات مرتبطة بالعدالة والتكافؤ في توزيع هذه الفرص.

مؤشر ١ تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي

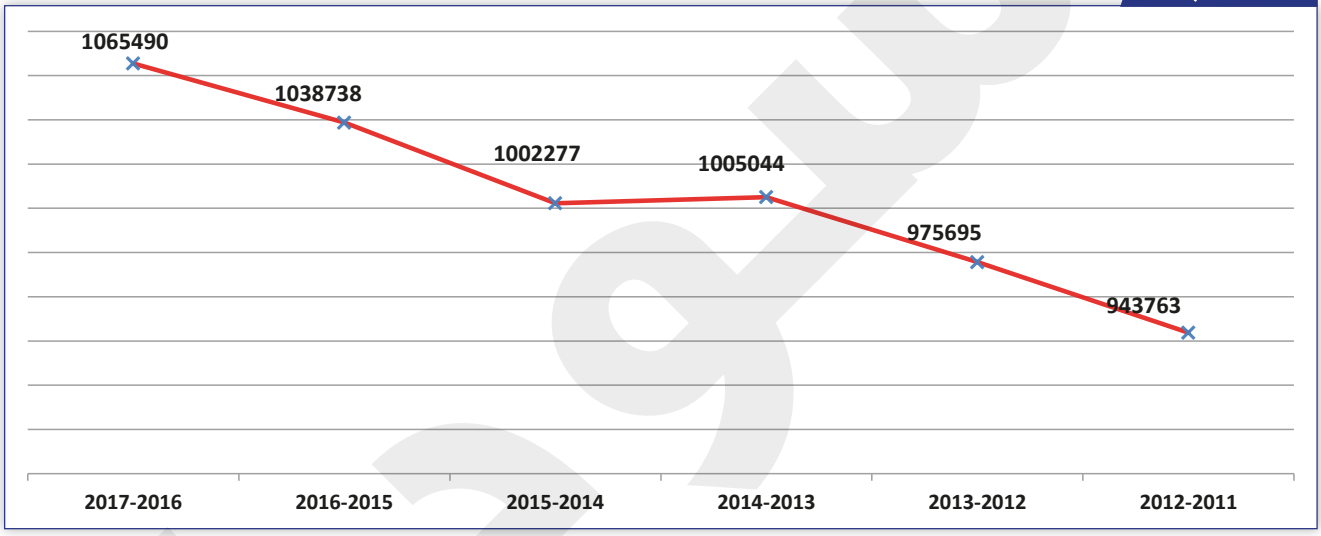

تزايد العدد الإجمالي للتلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي من ٩٤٣٧٦٣ تلميذًا في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، إلى ١٠٦٥٤٩٠ تلميذًا في العام ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بزيادة ١٢١٧٢٧ تلميذًا وبنسبة ١٢,٩٪. يعطي هذا المؤشر فكرة عامّة عن حجم التلامذة في التعليم العام، لكن الصورة حول تكافؤ الفرص داخل النظام التعليمي لا تكتمل إلاّ من خلال مؤشرات التسجيل الخام والصافي، وتوزّعها وفقًا لمتغيّرات رئيسيّة مثل الجنس والمنطقة.

١- إن الأعداد الواردة في هذا الباب تشمل التلامذة اللبنانيين وغير اللبنانيين، الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة، باستثناء التلامذة اللاجئين السوريّين الذين يدرسون في مدارس بعد الظهر بتمويل من المنظمات الدولية(وبإشراف وحدة إدارة البرامج في وزارة التربية والتعليم العالي)، إلا ضمن المؤشّر المخصّص لهؤلاء التلامذة.

مؤشر ٢ التلامذة وفقًا لقطاع التعليم

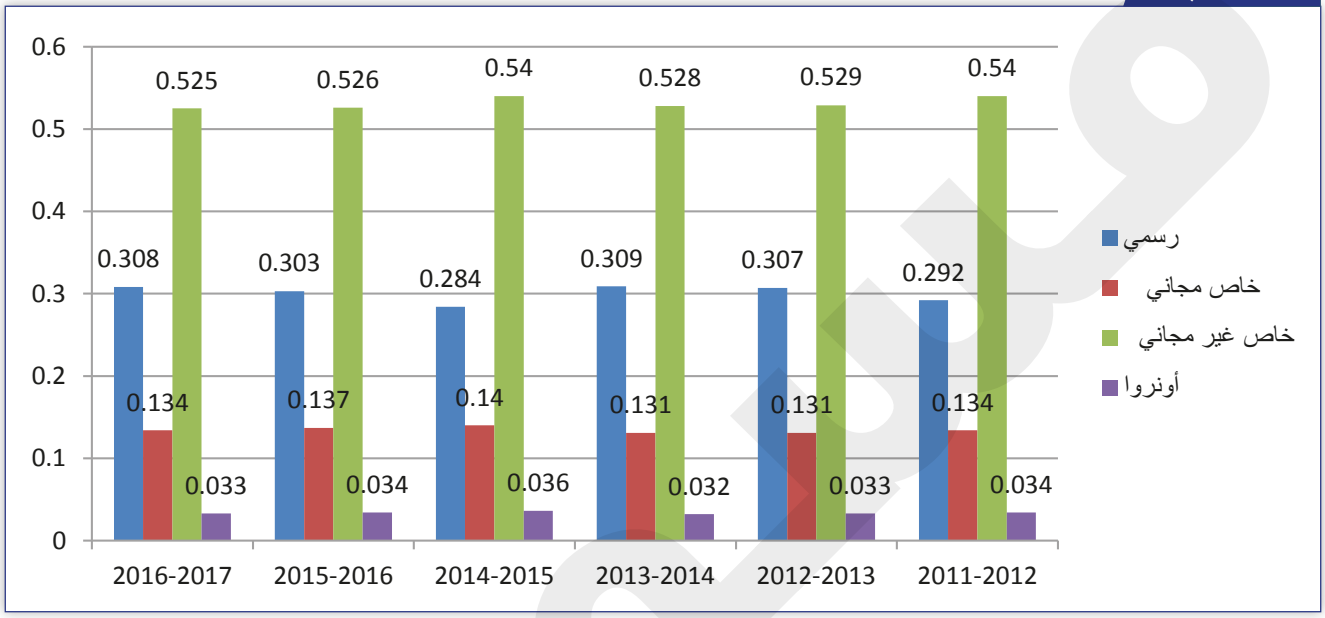

ارتفع عدد تلامذة التعليم العام قبل الجامعي ما بين الأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ و٢٠١٦-٢٠١٧ في جميع قطاعات التعليم بنسبة تزايد بلغت ١٢,٩٪.

في القطاع الرسمي تزايد عدد التلامذة من ٢٧٥٦٥٥ إلى ٣٢٧٩٥١ تلميذًا بمعدل تزايد بلغ ١٩٪. غير أن حصّة تلامذة هذا القطاع من مجموع تلامذة لبنان شهدت ثباتًا نسبيًّا، رغم تسجيل تراجع سنة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويمكن تفسير هذا التزايد جزئيًّا إلى ارتفاع عدد التلامذة السوريين الذين يتابعون المناهج اللبنانيّة في هذا القطاع، أو إلى التحاق تلامذة القطاع الخاص المجاني نتيجةً للخيارات الأسريّة أو للإصطفاء الذي تعمد إليه بعض إدارات المدارس الخاصّة غير المجانيّة، رغبةً منها في الحفاظ على نسب نجاح عالية في صفوف الشهادات الرسميّة. ويمكن أن يعكس ذلك واقع حراك تلامذة لبنان بين القطاع الخاص غير المجاني والرسمي بدءًا من المرحلة المتوسطة، أو إن هذه التغيّرات تعود إلى حراك من القطاعين الخاص غير المجاني والخاص المجاني نحو القطاع الرسمي.

سجل القطاع الخاص المجاني بدوره تزايدًا في عدد تلامذته من ١٢٦٢٤٠ عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ١٤٢٥٥١ تلميذًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧، بمعدل تزايد بلغ ١٣٪. بقيت حصة القطاع الخاص غير المجاني مستقرة نسبيًّا خلال السنوات الست من ٥٠٩٩٧٩ تلميذًا إلى ٥٥٩٦٧٥ تلميذًا أي بمعدل تزايد بلغ ٩,٧٤٪. وفي مدارس الأونروا ارتفع عدد التلامذة من٣١٨٨٩ إلى ٣٥٣٤٩ تلميذًا بمعدل تزايد بلغ ١٠,٨٥٪ .

مؤشر ٣ التلامذة وفقًا لمرحلة التعليم

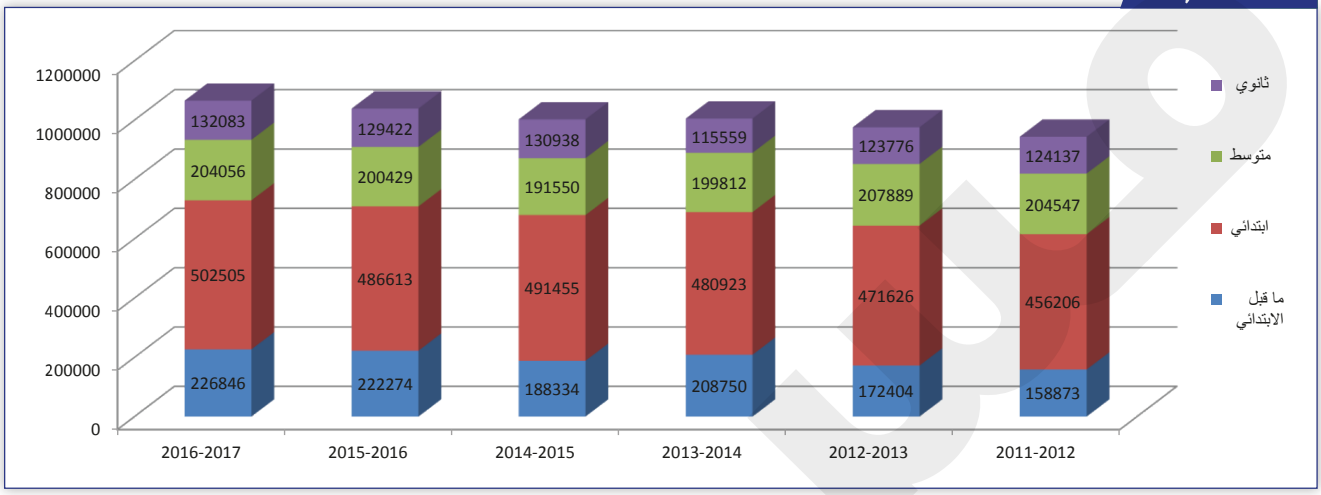

تزايد عدد التلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي ما بين الأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ و٢٠١٦-٢٠١٧ في جميع مراحل التعليم ما عدا في المرحلة المتوسطة.

ففي المرحلة ما قبل الإبتدائيّة سجل عدد التلامذة تزايدًا ملحوظًا من سنة إلى أخرى وصل إلى ٢٢٦٨٤٦ تلميذًا في العام ٢٠١٦-٢٠١٧، بمعدل تزايد بلغ ٤٢,٧٨٪. وذلك بعد أن أصبحت هذه المرحلة تمتد على ثلاث سنوات بدلاً من سنتين وتستقبل الأطفال بعمر الثلاث سنوات.

كما سجلت المرحلة الإبتدائيّة تزايدًا في عدد التلامذة وصل إلى ٥٠٢٥٠٥ تلميذًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وبنسبة ارتفاع بلغت ١٠,١٤٪

أمّا المرحلة المتوسطة فشهدت تناقصًا في عدد التلامذة وصل إلى ٤٩١ تلميذًا في العام ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد يعود ذلك إلى تسرب التلامذة من التعليم العام أو إلى التحاقهم بالتعليم المهني والتقني.

أمّا في المرحلة الثانوية، فقد تزايد عدد التلامذة من سنة إلى أخرى ما مجموعه ٧٩٤٦ تلميذًا أي بمعدل تزايد بلغ ٦,٤ ٪.

بشكلٍ عام، وباستثناء المرحلة ما قبل الإبتدائيّة، حافظت كل مرحلة على حصّة مستقرّة نسبيًّا من مجموع التلامذة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرحلة الابتدائيّة تضم ستة صفوف في حين أن المرحلة المتوسطة تضم ثلاثة فقط، غير أن حصّة المرحلة الإبتدائيّة من مجموع التلامذة فاقت بحوالي ضعفين ونصف حصة المرحلة المتوسطة، وبحوالي أربعة أضعاف حصّة المرحلة الثانويّة، ما يشير إلى تدفّق غير متكافئ للتلامذة من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، ويعكس قصورًا في قدرة النظام التعليمي على الإحتفاظ بالتلامذة وإيصالهم إلى نهاية المرحلة الثانوية بنجاح.

مؤشر ٤ التلامذة وفقًا للصف

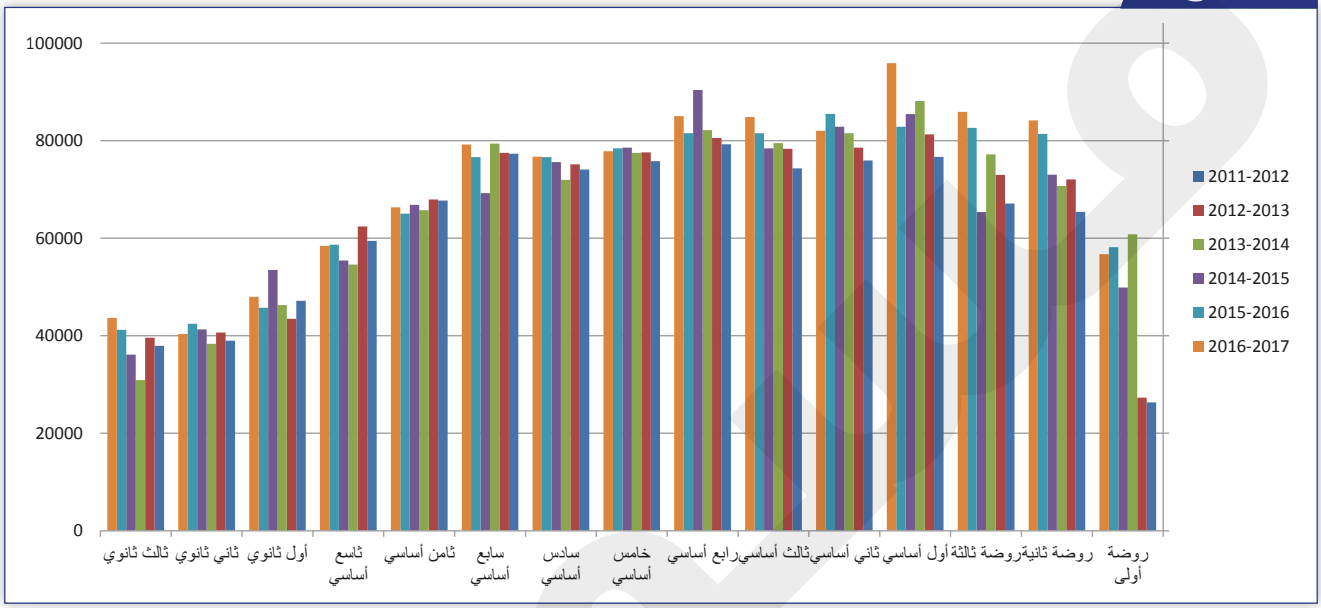

يتناقص عدد التلامذة من مرحلة إلى أخرى بين الابتدائي والمتوسط، وبشكلٍ أوضح بين المتوسط والثانوي. كما تتراجع الأعداد بين صف وآخر في نفس المرحلة، وبشكلٍ لافت في المرحلة الثانويّة.

أمّا الصف الذي سجل في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ أكبر عدد من التلامذة على الإطلاق نسبةً لكل السنين والصفوف، فهو الصف الأول أساسي. كما تزايد عدد تلامذة الصف الرابع أساسي، يليه الصف السابع أساسي. وفي المرحلة الثانوية، تمركزت الكثافة في الصف الأول ثانوي في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥.

يعكس هذا التدفق غير المتوازن بين الصفوف اصطفائية نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان، بحيث يتسرب عدد من التلامذة بين صف وآخر، وبين مرحلة وأخرى، ويظهر جليًّا انتقال عدد آخر منهم إلى التعليم المهني والتقني.

التلامذة السوريّون

مؤشر ٥ ١ التلامذة السوريّون الذين يتابعون المنهج اللبناني وفقًا لقطاع التعليم

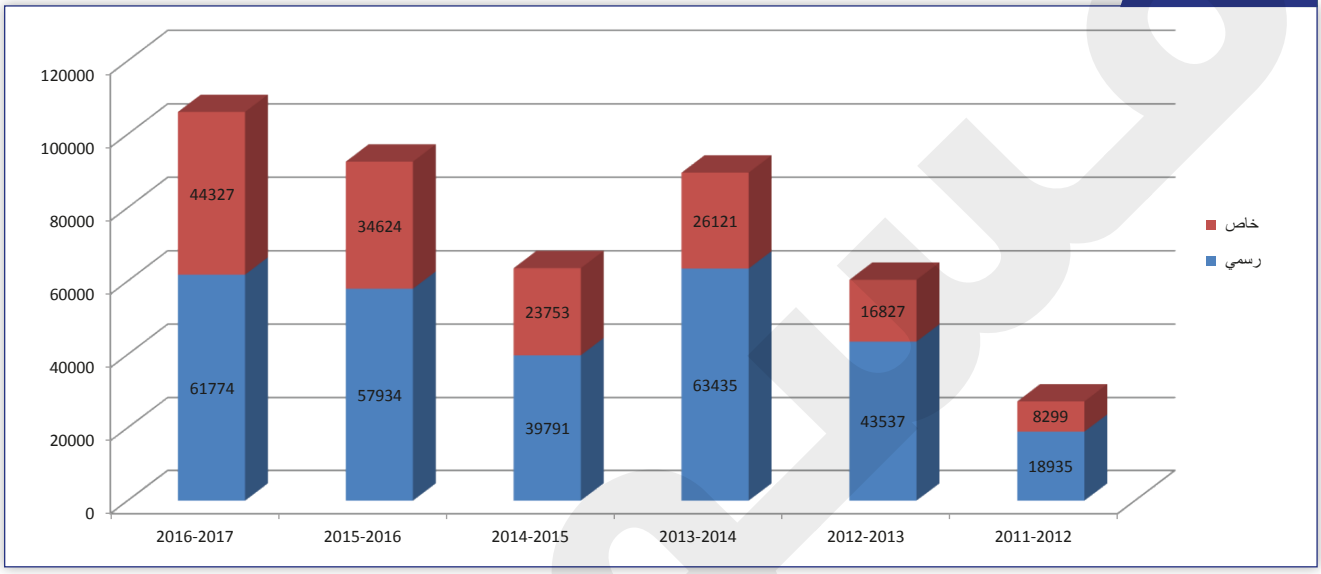

في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بلغ العدد الإجمالي للتلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني في القطاعين الرسمي والخاص ٢٧٢٣٤ تلميذًا في الحلقات الثلاثة (الأولى والثانية والثالثة) من مرحلة التعليم الأساسي باستثناء المرحلة الثانوية. وابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ ارتفع هذا العدد بشكل كبير وبلغ ٨٩٥٥٦ تلميذًا. وتابع هذا العدد ارتفاعه خلال السنوات الست إلى أن بلغ ١٠٦١٠١ تلميذًا في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بزيادة ٧٨٨٦٧ تلميذًا، وبنسبة زيادة شاملة تعادل ٩٫٩٦٪. وعليه، تشكل نسبة التلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ ٧٫٤٪ من مجموع تلامذة لبنان في التعليم العام ما قبل الجامعي، ما يعكس تحولاً ملفتًا على صعيد الديمغرافية المدرسية في لبنان.

لقد سجل القطاعان الرسمي والخاص تزايدًا تدريجيًّا ملحوظًا في أعداد التلامذة السوريين خلال السنوات الست، إلاّ أن توزعهم على القطاعات التعليميّة تفاوت بين قطاعٍ وآخر، احتفظ خلالها القطاع الرسمي بالحصة الأكبر من التلامذة السوريين إذ ارتفع عددهم من ١٨٩٣٥ تلميذًا عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٦١٧٧٤ تلميذًا في العام ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي القطاع الخاص تزايد عددهم من ٨٢٩٩ تلميذًا عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٤٤٣٢٧ تلميذًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧.

مؤشر ٥ ٢ التلامذة السوريون الذين يتابعون المنهج اللبناني وفقًا للصف

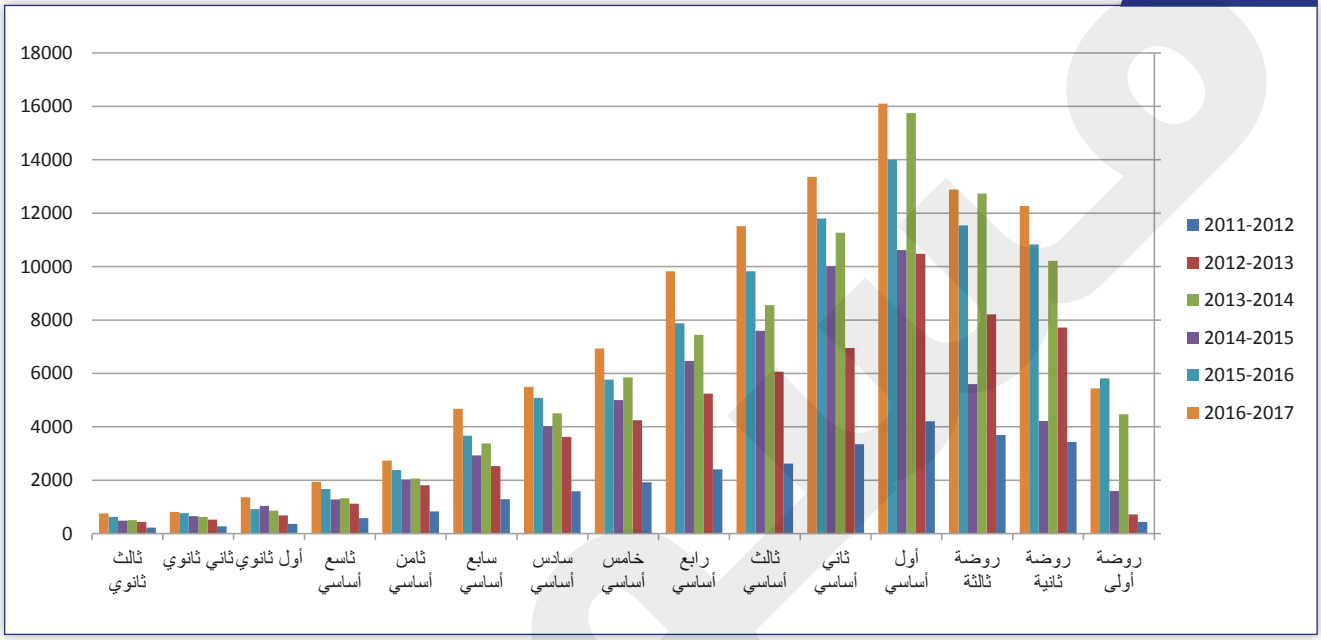

يعكس هذا المؤشر تركّز التلامذة السوريين الذين يتابعون المناهج اللبنانية في المرحلة ما قبل الابتدائيّة وضمن الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، وتتضاءل هذه الأعداد بشكلٍ تدريجيّ بدءًا من الصف الخامس أساسي.

فهل يمكن أن يعزى ذلك إلى انتقال بعضهم إلى التعليم المهني وإلى تسرب البعض الآخر نحو سوق العمل؟

يمكن أن يُعزى ذلك إلى عدم التحاق قسم من التلامذة السوريّين الموجودين في لبنان إلى المدارس.

مؤشر ٥ ٣ التلامذة السوريون الذين يدرسون في مدارس بعد الظهر بتمويل من المنظمات الدوليّة

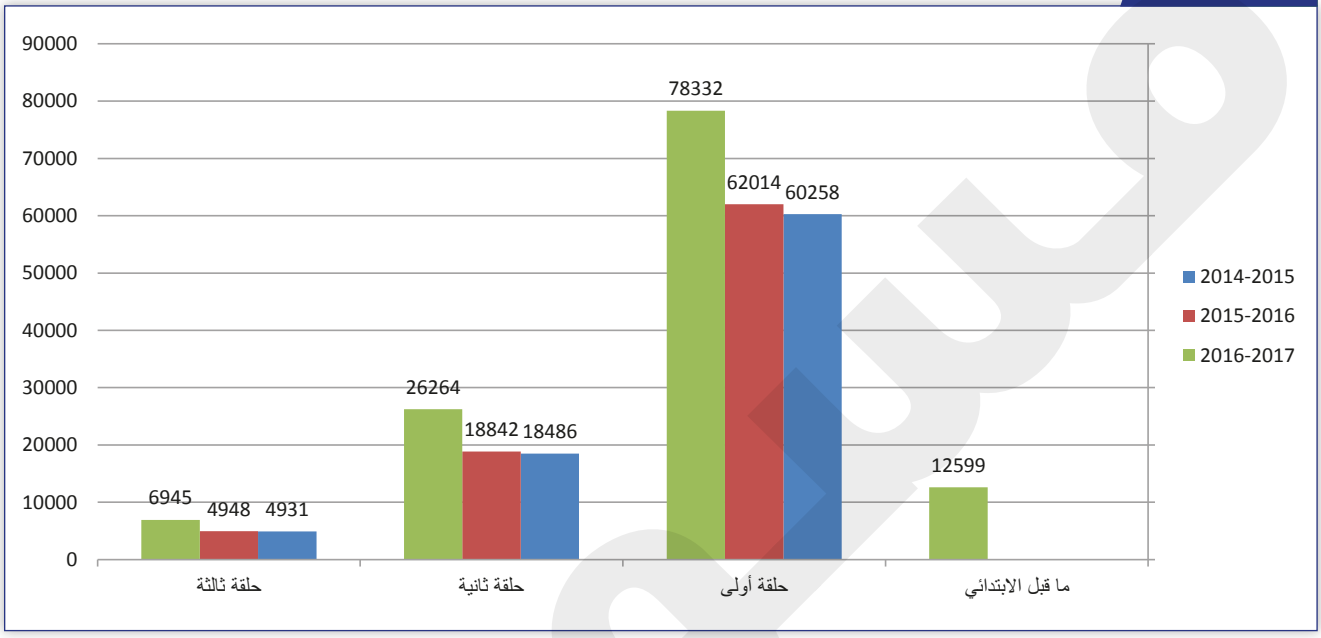

في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، التحق ٨٣٦٧٥ من التلامذة السوريين في مدارس بعد الظهر بتمويل من المنظّمات الدوليّة، ارتفع عددهم إلى ١٢٤١٤٠ تلميذًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة تزايد بلغت ١٧,٧٧٪. إلاّ أن نسبة التحاقهم سجلت تفاوتًا كبيرًا بين الحلقات الأولى والثانية والثالثة من مرحلة التعليم الأساسي. إذ تمركز العدد الأكبر من التلامذة السوريين على مدى السنوات الثلاث في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي. وقد بلغ حده الأقصى ٧٨٣٣٢ تلميذًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧. أمّا الحد الأدنى ٦٩٤٥ تلميذًا فقد سجّلته المرحلة المتوسطة، في الوقت الذي سجّلت الحلقة الثانية ٢٦٢٦٤ تلميذًا.

الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي

من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

يتألّف هذا الباب من ٤ مؤشّرات عدد المدارس وفقاً لقطاع التعليم، حجم المدارس وفقاً لقطاع التعليم، حجم الصفوف، وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ. وهو يعطي فكرة حول خصائص عامّة تميّز الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي.

مؤشر ٦ عدد المدارس وفقًا لقطاع التعليم

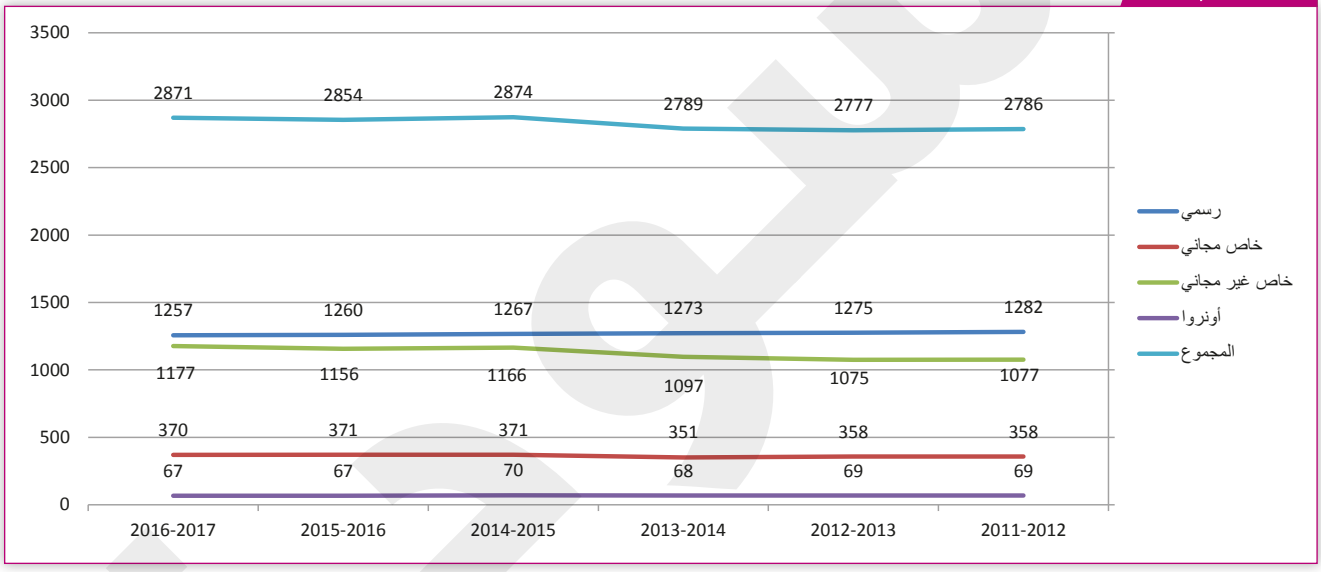

بلغ تزايد عدد المدارس في التعليم العام ما قبل الجامعي خلال السنوات الست ٦٥ مدرسة. وتأتي هذه الزيادة في نفس المرحلة لصالح القطاع الخاص (المجاني وغير المجاني بدون مدارس الأونروا) ١١٢ مدرسة جديدة في حيت سجّل القطاع الرسمي تراجعًا بلغ ٢٥ مدرسة. وعليه، فإنّ عدد المدارس الخاصّة يمثّل أكثر من نصف الشبكة المدرسيّة في لبنان.

مؤشر ٧ حجم المدارس وفقًا لقطاع التعليم

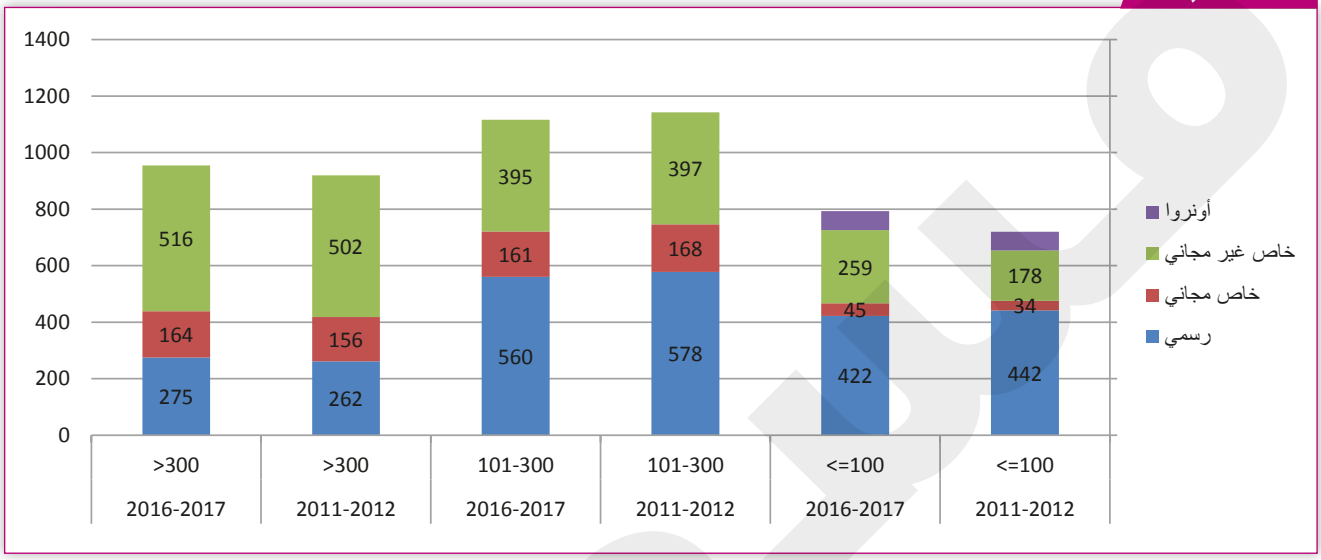

إن حجم المدارس الوسطى يشكّل العدد الأكبر بين جميع قطاعات التعليم. في حين يتميّز القطاع الخاص بكثرة عدد المدارس الكبيرة، فإن القطاع العام يتميّز بكثرة عدد المدارس الصغيرة.

خلال الست سنوات، تراجع عدد المدارس الصغرى والوسطى في القطاع الرسمي، بالمقابل ازداد عدد المدارس الكبرى من ٢٦٢ مدرسة إلى ٢٧٥ مدرسة في الرسمي. غير أن ٧٨,٥٪ من المدارس الرسمية تعتبر متوسطة وصغيرة.

من جهة أخرى، حافظت مدارس القطاع الخاص غير المجاني المتوسطة والكبيرة على التراتبية ذاتها من حيث الحجم خلال الست سنوات مع تزايد عدد المدارس الصغيرة.

بالمقابل، لم يطرأ أي تعديل على توزع المدارس في القطاع الخاص المجاني من حيث فئات الحجم: بقيت المدارس التي يفوق عدد تلامذتها ٣٠٠ تلميذ (لبناني) تشكّل المجموع الأعلى (١٦٤ مدرسة)، تليها المدارس التي يتراوح عدد تلامذتها (اللبنانيّون) ما بين ١٠١ و٣٠٠ (١٦١ مدرسة)، واحتلت المدارس الصغرى (ما دون ١٠٠ تلميذ) المجموع الأدنى (٤٥ مدرسة).

مؤشر ٨ تطور حجم الصفوف وفقًا للمرحلة[٣]

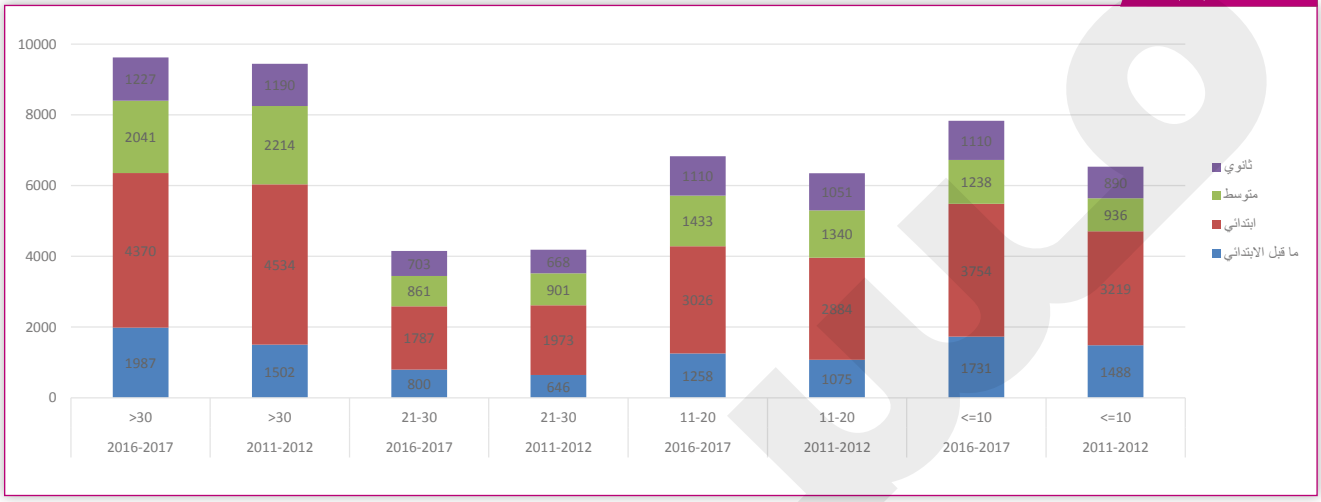

ارتفع عدد الصفوف خلال السنوات الست في كافة مراحل التعليم العام بنسبة ٧٪، من ٢٦٥١١ إلى ٢٨٤٣٦. هذه الزيادة ظهرت في المرحلتين ما قبل الإبتدائيّة (+٢٣٪) والمرحلة الثانوية (+٩٪). وعلى الرغم من أن الصفوف التي تضم أكثر من ٣٠ تلميذ (لبناني) هي الأكثر عددًا في المدارس (ثلث الصفوف الدراسية في العام ٢٠١٦ – ٢٠١٧)؛ إلاّ أن عددها ارتفع بشكل بسيط في الصفوف الصغيرة الحجم (الصفوف التي تضم أقل من ١٠ تلامذة لبنانيين، أو تضم من ١١ إلى ٢٠ تلميذًا) إذ ارتفع بشكلٍ طفيف عددها بنسبة ٢٠٪ و ٨٪ على التوالي.

من جهة أخرى، يبلغ متوسط عدد الصفوف في المدارس ما يقارب ١٠ صفوف خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل ٩,٥ في العام ٢٠١١-٢٠١٢. ولكن متوسط حجم الصفوف هو أقل مما كانت عليه عام ٢٠١١-٢٠١٢، ما يمكن أن يعزى جزئيًّا إلى ازدياد عدد الصفوف، وعدد التلامذة على حدٍّ سواء.

٣- يتمّ احتساب التلامذة اللبنانيين فقط ضمن هذا المؤشّر.

مؤشر ٩ عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ وفقًا لقطاع التعليم

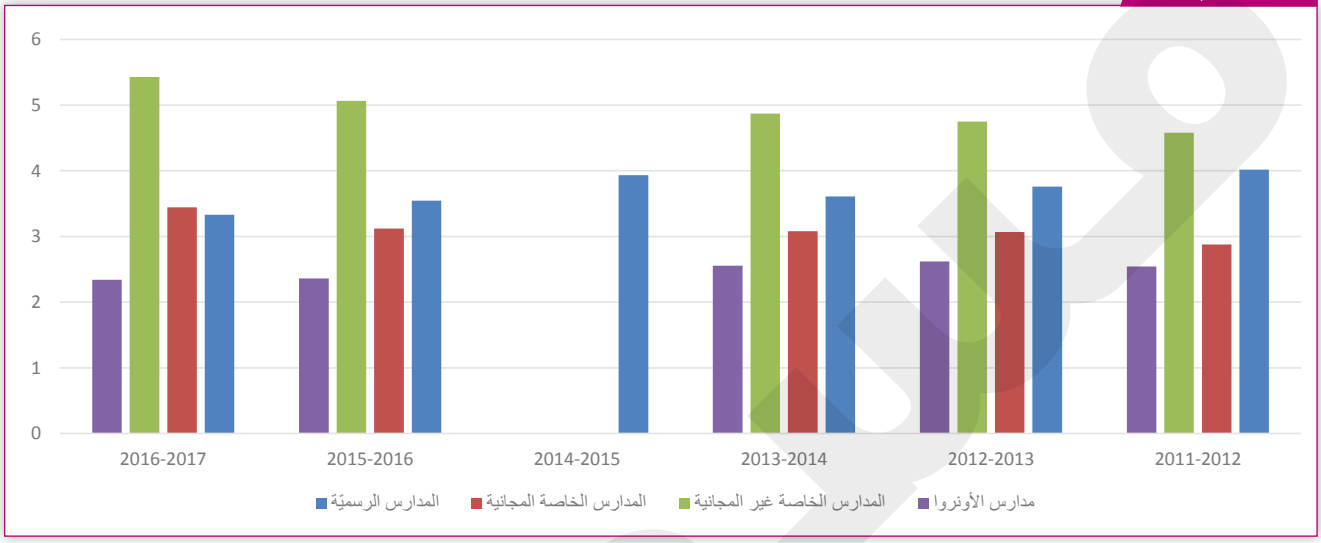

حافظت المدارس الخاصة غير المجانية على العدد الأعلى بتجهيز مدارسها بأجهزة الكمبيوتر، حيث بلغت هذه النسبة ٤,٥٨٪ في العام ٢٠١١-٢٠١٢، ارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الست بشكل تدريجي وسجلت ٥,٤٣٪. يليها المدارس الخاصة المجانية التي سجّلت نسبة تزايد في أجهزة الكمبيوتر بلغت ٣,٤٥٪ عام ٢٠١٦-٢٠١٧.

أمّا القطاع الرسمي فسجل تراجعًا في تجهيز مدارسه بأجهزة الكمبيوتر ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ حيث بلغت نسبة التناقص ٣,٩٣٪، وبلغ هذا التناقص أدناه ٣,٣٣٪ في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧. كما سجلت مدارس الأونروا تراجعًا نسبيًّا في تجهيزاتها بلغ ٢,٣٤٪ عام ٢٠١٦-٢٠١٧.

وعليه، يمكن اعتبار عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ غير وافٍ في عصر تفرض فيه التكنولوجيا الرقمية التربوية نفسها، ما يطرح تساؤلات حول أثر هذا الوضع على عملية التعلم. في هذا الإطار، من الضروري إجراء دراسة حول استخدامات التكنولوجيا ومقارنة الوضع اللبناني بالواقع العالمي.

كما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء عام ٢٠١٥ بعنوان «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم/ التعلّم TICE» ان وجود كمبيوتر في المدرسة لا يعني بالضرورة أو يضمن أن المعلمين والتلامذة يستخدمونه في عملية التعليم/ التعلّم.

لغة التعليم الأجنبية الأولى في التعليم العام ما قبل الجامعي
من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

يضمّ هذا الباب ٣ مؤشّرات ترسم صورة عامّة حول توزّع التلامذة اللبنانيين في التعليم العام ما قبل الجامعي – دون احتساب التلامذة السوريّين- وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة، وهي: التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة، التلامذة اللبنانيون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة ولقطاع التعليم، التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة وللقطاع والمرحلة.

مؤشر ١٠ التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى

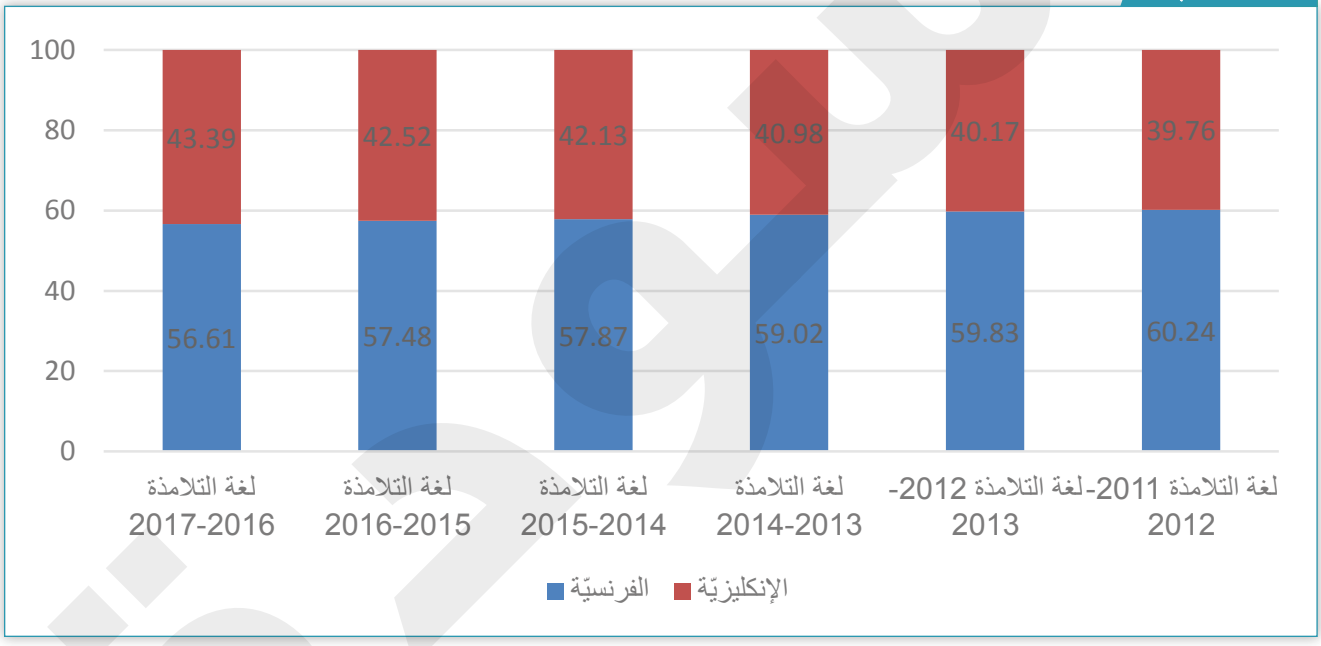

يُبرز هذا المؤشر أن عدد التلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيين تناقص خلال هذه الفترة في قطاع التعليم العام مقابل ارتفاع عدد التلامذة الأنكلوفونيين.

ويمكن تفسير ذلك نتيجة إقبال التلامذة اللبنانيّين المتزايد على تعلّم اللغة الإنكليزيّة في زمن العولمة.

مؤشر ١١ التلامذة اللبنانيّون وفقًا لقطاع التعليم واللغة الأجنبيّة الأولى

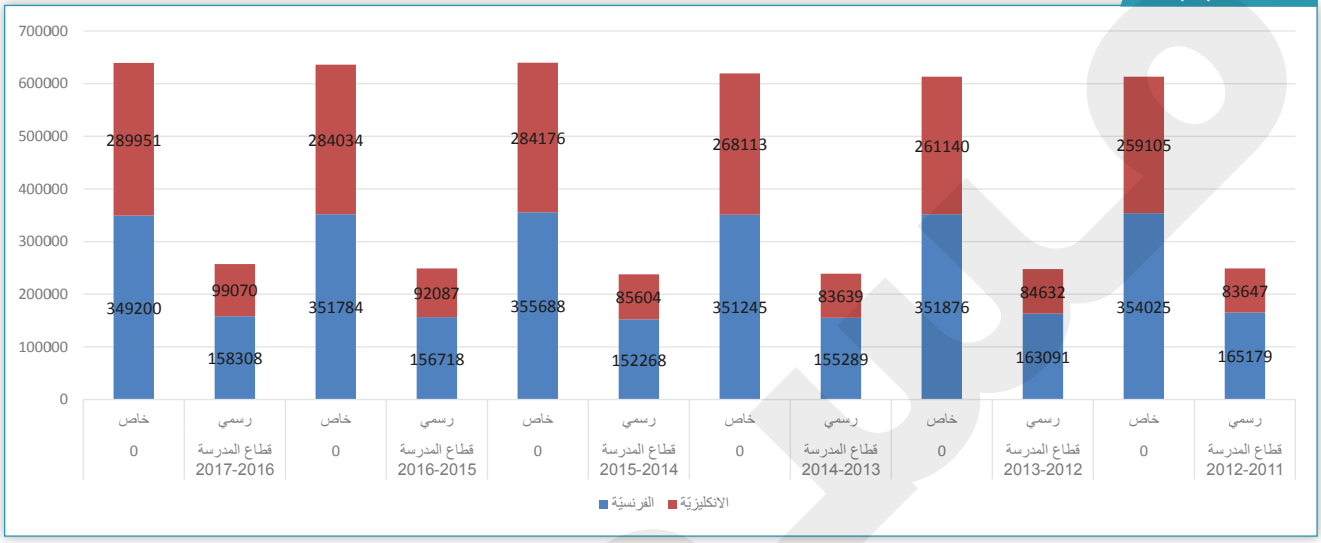

يبرز هذا المؤشّر أن القطاع الرسمي يضم نسبًا أعلى من التلامذة الفرنكوفونيّين (٦١,٥٪) إلى مجموع تلامذته مقارنةً بالقطاع الخاص (٥٤,٦٪). غير أن القطاع الخاص، نظرًا لحجم أعداد التلامذة المنتسبين إليه، يضمّ عددًا من التلامذة الفرنكوفونيّين أكبر من القطاع الرسمي (٣٤٩٢٠٠ مقابل ١٥٨٣٠٨ في القطاع الخاص عام ٢٠١٦-٢٠١٧). ويمكن تبرير هذا الوضع بالعودة إلى تاريخ التعليم الرسمي في لبنان، الذي تأثّر منذ نشأته بنظام التعليم الفرنسي، وحافظ على علاقات تعاون تربوي وثقافي وثيق مع هذا النظام بعد الاستقلال ولغاية اليوم.

مؤشر ١٢ التلامذة اللبنانيّون وفقًا للغة التعليم الأجنبيّة الأولى ووفقًا للقطاع والمرحلة

يظهر هذا المؤشر تفوّق أعداد التلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين في مختلف مراحل التعليم، مع تقارب تدريجي في هذه النسب كلما ارتفع الصف. فهل يمكن تبرير ذلك بتغيير التلامذة اللبنانيّين للغة التدريس الأولى في الصفوف الثانوية، أو بتسرب أوضح للتلامذة اللبنانيّين الفرنكوفونيّين مع تقدّم الصف؟

أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي

من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

تندرج ٤ مؤشّرات ضمن هذا الباب، تعكس خصائص الهيئتين التعليميّة والإداريّة بناءً على ٤ متغيّرات هي الوضع الوظيفي، المستوى العلمي، والعمر، بالإضافة إلى معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد.

مؤشر ١٣

عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة وفقًا للوضع الوظيفي

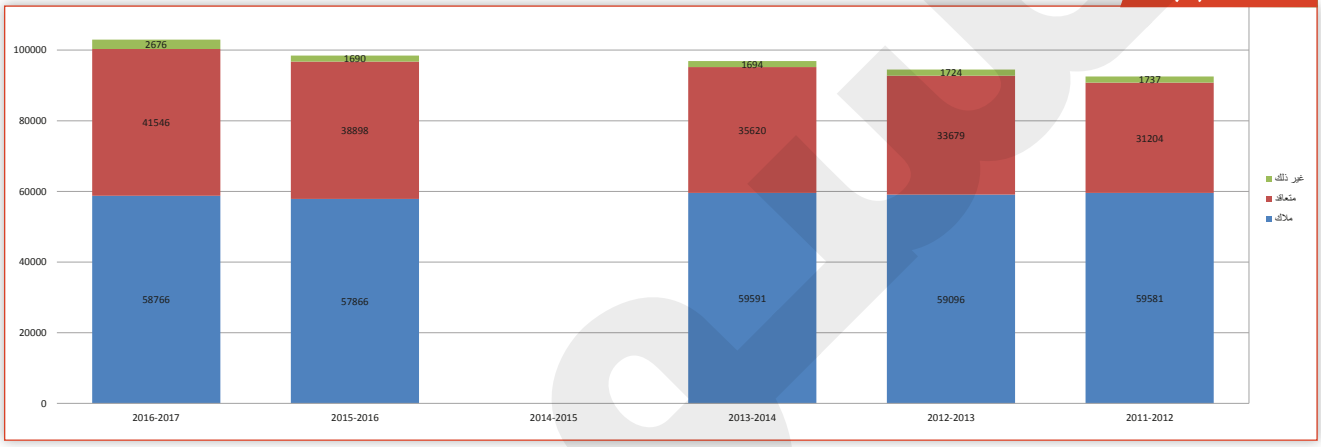

ارتفع عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من ٩٢٥٢٢ عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ١٠٢٩٨٨ عام ٢٠١٦-٢٠١٧، أي بنسبة تزايد بلغت ١١٪. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين خلال السنوات الستة من ٣١٢٠٤ أستاذًا متعاقدًا عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٤١٥٤٦ أستاذًا متعاقدًا عام ٢٠١٦-٢٠١٧ (+٣٣٪) بينما بقي عدد أساتذة الملاك والآخرين (تقدمة أوغيره) ثابتًا (-١٪).

كما يتبيّن أن القطاع الرسمي هو الوحيد الذي عرف هذا التطور: فقد انخفض عدد أساتذة الملاك بنسبة ٢٠٪، في حين ارتفع عدد المتعاقدين بنسبة ٨٠٪ تقريبًا. وهذا يعود إلى أن عددًا من المعلمين المنتسبين إلى الملاك قد أُحيلوا إلى التقاعد وتمّت تلبية الحاجات من خلال التعاقد مع معلّمين جدد، نظرًا لوقف التوظيف في القطاع الرسمي من قبل الدولة لمدة طويلة. بالمقابل زاد عدد أساتذة الملاك على حساب المتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني.

تظهر الدراسة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء حول «الاستخدام الفعّال للموارد البشرية في القطاع الرسمي عام ٢٠١٠-٢٠١١» أن السياسات التي اعتمدت منذ عقدين من الزمن، حيث لجأت وزارة التربية والتعليم العالي إلى التعاقد لتلبية احتياجات التعليم في جميع المراحل، لم تعر الاهتمام الكافي لتهيئة هذا الجهاز التعليمي بالشكل الكافي (إعداده وتدريبه) لمواجهة متطلبات وتحديات مهنة التعليم.

وعليه، فمن شأن هذه السياسات التي ساهمت في ازدياد هذا العدد من المتعاقدين في القطاع الرسمي إحداث تدهور في نوعيّة التعليم في هذا القطاع. بالمقابل، فإن ضخ حوالي ٢٣٠٠ أستاذًا ثانويًّا نجحوا في مباراة مجلس الخدمة المدنية ويتم إعدادهم حاليًّا في كلية التربية- الجامعة اللبنانيّة سوف يساهم في تحسين الوضع تدريجيًّا ضمن التعليم الرسمي.

مؤشر ١٤ توزع المعلمين وفقًا لأعلى شهادة ووفقًا لقطاع التعليم خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧

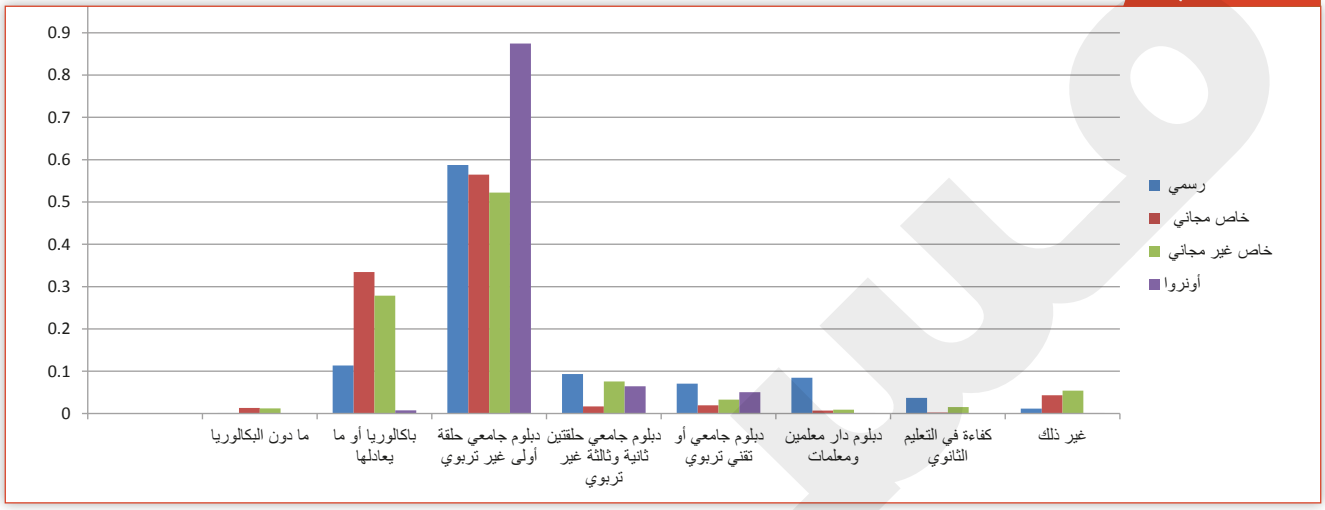

يتبيّن في هذا المجال أن أكثر من نصف المعلمين في لبنان ما زالوا من حملة الإجازات الجامعية (٥٦٪)؛ يليهم مباشرة حملة الشهادة الثانوية (٢١ ٪) الذين يعتبر إعدادهم العلمي محدودًا قياسًا بالجامعيّين أو بحملة الشهادات المهنيّة. أمّا حملة الشهادة التربويّة، أكانت تعليميّة أم مهنيّة فيأتون في المرتبة الثالثة ٥٪.

في القطاع الرسمي، يحتلّ المعلمون من حملة الإجازات الجامعيّة الموقع الأول (٥٨,٧٪)، يليهم حملة الدراسات العليا والمعمقة والدكتوراه (٩,٣٪)، أمّا حملة شهادة دور المعلمين والمعلمات فيشكلون (٨,٤٥٪) من مجموع المعلمين في هذا القطاع، وحملة الشهادة الجامعيّة أو المهنيّة التربويّة (٧,٠٨٪).

في القطاع الخاص المجاني، احتل المعلمون الحائزون على شهادة جامعيّة غير تربويّة الموقع الأول (٥٦,٤٪)، وبلغت حصة المعلمين من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها (٣٣,٤٪).

في القطاع الخاص غير المجاني، سجّل المعلمون من حملة الإجازة الجامعيّة غير التعليميّة نسبة ٥٢,٢٪ يليهم حملة البكالوريا أو ما يعادلها (٢٧,٨٪) ولا يشكل حملة الشهادة الجامعيّة أو المهنيّة ذات الطابع التربوي أكثر من ٣,٢٪ من مجموع المعلمين في هذا القطاع.

يمكن أن يعطي المؤهل العلمي للمعلم فكرةً ما حول مدى إعداده للاضطلاع بالعمليّة التربويّة.

أمّا حملة الشهادات التعليميّة الإبتدائيّة والمتوسطة خرّيجو دور المعلمين والمعلمات ٤٪، ثمّ تأتي نسبة حملة الكفاءة التعليميّة ٢,٣٢٪؛ وهي الإجازة المتوافرة حاليًا في كلّية التربية والكلّيات الخاصّة. ويفترض أن يكون الأداء التربويّ لحملة هذه الكفاءة هو الأفضل نظرًا لإعدادهم في مجالات تربويّة عديدة مثل التخطيط واستراتيجيات وطرائق التعلّم/التعليم الناشط والتقويم وإدارة الصفّ والدّعم المدرسي وغيرها.

على أن إجمالي حملة الشهادات ذات الطابع التربوي لا يتعدّى ١١٪، وهو أمرٌ يدفع بصانعي القرار إلى وضع استراتيجيّة إعداد تضمن تخطي هذه الأزمة على المدى المتوسط.

إن جميع القطاعات التعليميّة تضم نسبًا مرتفعة من المعلمين الحائزين على شهادات جامعية، ولكن هذه الأرقام تطرح تساؤلات حول كفاءة الجهاز التعليمي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات القرن الـ ٢١ وعلى إعداد التلامذة لمواجهة التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيّة اليوميّة، وتلك التي سوف يواجهون عندما سينخرطون في الحياة الجامعيّة والعلميّة والمهنيّة.

مؤشر ١٥ توزع المعلمين حسب الفئات العمريّة وفقًا للقطاع خلال العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧

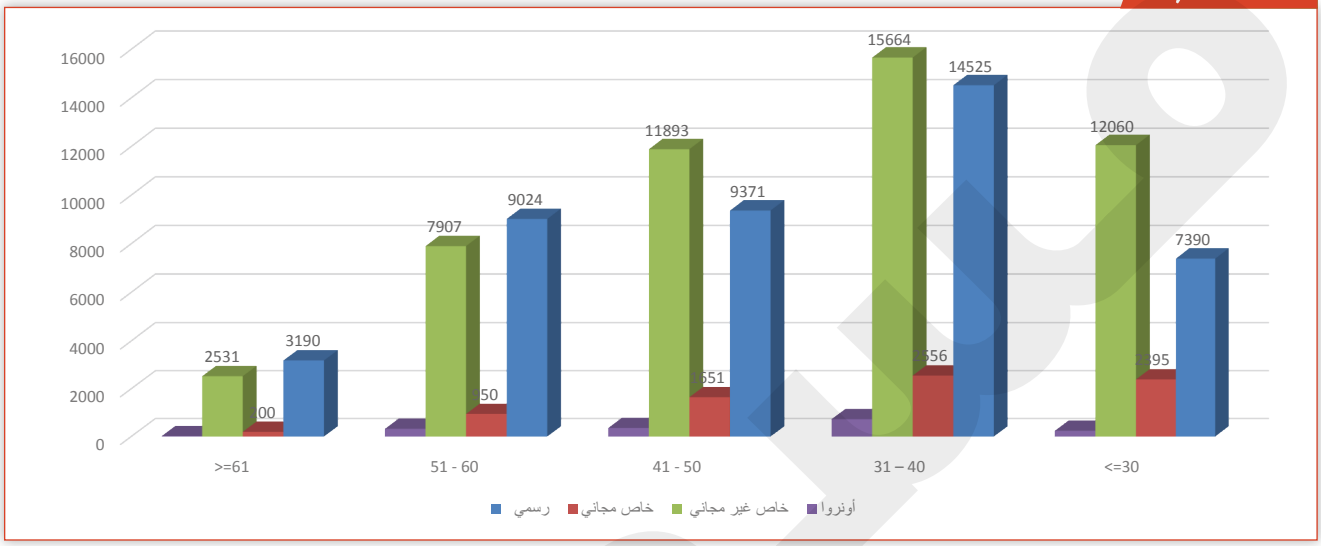

تبرز معطيات أساسيّة ضمن هذا المؤشر:

- يضمّ القطاع الرسمي العدد الأكبر من المعلمين المنضوين إلى الفئات العمريّة العليا.
- يضمّ القطاع الخاص أساتذة أكثر شبابًا من الموجودين في القطاع الرسمي.

رغم أن توزع المعلمين على الأعمار يختلف بحسب القطاعات، إلاّ أن القطاعات التعليميّة الثلاثة كانت ولا تزال ضمن الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة.

هذه المعطيات تبيّن عدم التوازن في توزيع أفراد الهيئة التعليميّة بحسب أعمارهم في مختلف القطاعات، ولكن ذلك لا يشكّل سببًا لاستنتاج واقعًا معيّنًا حول نوعيّة التعليم. فقط من شأن الدراسات الميدانيّة في هذا المجال المساهمة في الكشف عن أثر عمر المعلم على نوعية التعليم وجودته.

مؤشر ١٦ عدد التلامذة للمعلم الفعليّ وفقًا للقطاع

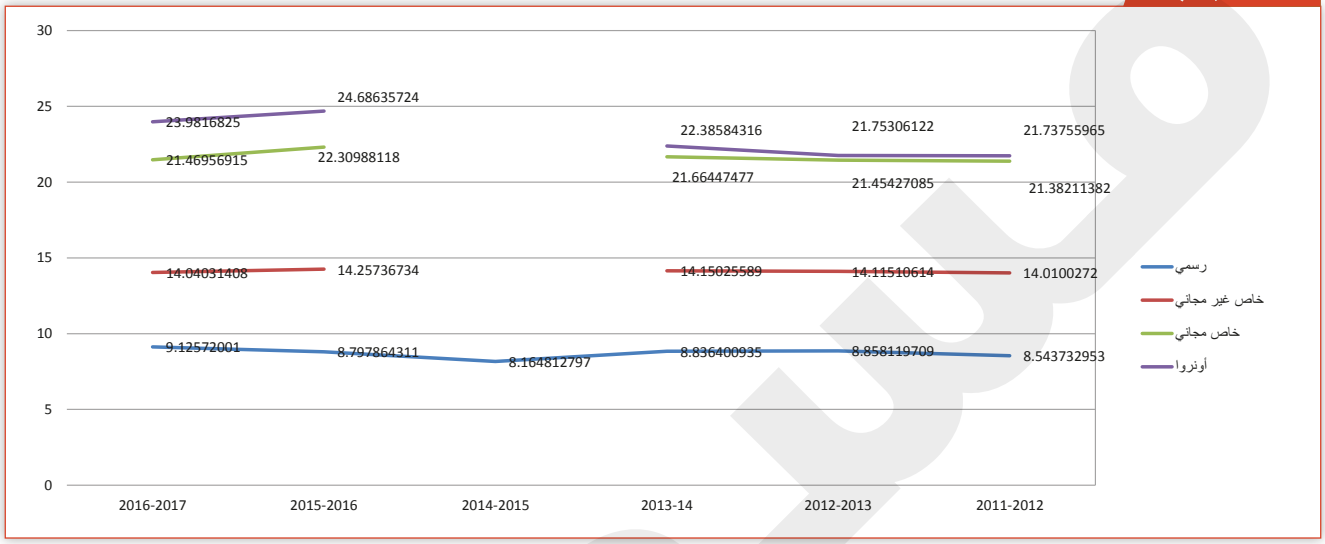

إذا ما احتسبنا معدل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد على الصعيد الوطني، مع احتساب المعلم مرة واحدة حتى لو كان يدرّس في أكثر من مدرسة، نحصل على معدل ١٤ تلميذًا للمعلم الواحد عام ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو معدل مقبول إلى حدٍّ كبير.

غير أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن النظام التربوي في لبنان يتيح للمعلم المجال في التعليم ضمن أكثر من مدرسة. وعليه، فإن المعلم يُحتسب كمعلم فعليّ ضمن كل مدرسة يعمل فيها. والرسم البياني أعلاه يقوم على هذا المبدأ في احتساب المعلمين.

إن معدّل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد عام ٢٠١٦-٢٠١٧ هو الأكثر ارتفاعاً في مدارس الأونروا ٢٤، يليه القطاع الخاص غير المجاني ٢١,٤٧، من ثم القطاع الخاص المجاني ١٤,٩. أمّا المعدّل الأدنى فيتواجد في القطاع الرسمي ٩,١٣.

من الواضح أنّ معدل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد منخفض في القطاع الرسمي، ومتفاوت بين القطاعات، ممّا يدلّ على وجود فائض أو حاجة إلى إعادة تنظيم وتوزيع المعلّمين، ما يمكنه أن ينعكس سلبًا على جودة التعليم . على الرغم من أنّ الدراسات التربويّة تبيّن أن نسبًا محدودة من التلامذة للمعلم الواحد من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج أكاديميّة وتربويّة أفضل، غير أن أغلب الدراسات تأخذ بالاعتبار معيار الكلفة ومدى فعّالية مردودها ونتائجها.

تطور معدل وصول تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي

من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧

يتضمّن هذا الباب ٣ مؤشّرات حول معدل وصول التلامذة: بين الصف الأول والصف السادس أساسي، بين الصف السابع والصف التاسع أساسي، وبين الصف الأول والصف الثالث ثانوي. وتساهم هذه المؤشرات في الإضاءة جزئياً على الفعالية الداخليّة للنظام التعليمي.

مؤشر ١٧ معدل وصول التلامذة بين الصف الأول والصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي وفقاً لقطاع التعليم

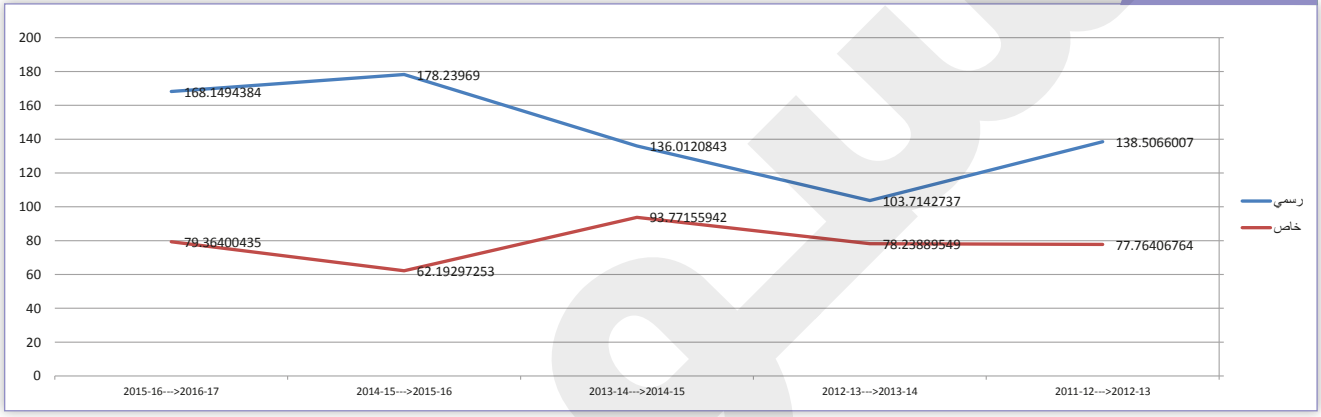

ان معدل وصول التلامذة[٤] بين الصف الاول اساسي والصف السادس اساسي يشير إلى احتمال أن يتابع الطالب الذي يدخل الصف الاول اساسي تعليمه حتى صف السادس اساسي، في نفس قطاع التعليم، مهما بلغ عدد السنوات اللازمة، بما في ذلك إثر اعادة الصف مرة أو اكثر. وعليه، فإن المعدل البالغ ١٠٠٪ يشير إلى أن كل التلاميذ الذين التحقوا في الصف الأول أساسي يصلون إلى السادس أساسي، حتى ولو أعادوا صفاً أو أكثر. أما معدل وصول التلامذة الاقل من ١٠٠٪، فيعني أن التلامذة غادروا قطاع التعليم أثناء مرحلة التعليم الابتدائي. بينما يشير معدل وصول التلامذة الذي يتخطى ١٠٠٪ إلى أن التلامذة التحقوا بقطاع التعليم خلال هذه المرحلة.

تظهر النتائج ان ١٠/٨ من تلامذة القطاع الخاص (غير المجاني والمجاني) يصلون إلى الصف السادس أساسي، مما يشير الى ان ١٠/٢ من التلامذة يغادرون المدرسة الخاصة خلال مرحلة التعليم الاساسي قبل ان يصلوا الى الصف السادس أساسي. بالمقابل، يمكن رد ارتفاع معدلات الوصول التي تفوق ١٠٠٪ في القطاع الرسمي الى ان المدارس الرسمية لا تلجأ الى الاصطفاء بقدر المدارس الخاصة، بحيث تستقبل التلامذة الجدد الذين يأتون من التعليم الخاص، كما تستبقي اكثرية تلامذتها رغم رسوبهم المتكرر. أضف إلى ذلك أن التحاق التلامذة السوريين في القطاع الرسمي يساهم في رفع هذا المعدل (راجع المؤشر رقم ٥).

٤- يتم احتساب هذا المعدل على الشكل التالي: مجموع تلامذة خلال سنة معيّنة (أ) لصف معيّن (أ) – معيد للسنة المعيّنة (أ) للصف المعيّن (أ) / مجموع تلامذة السنة السابقة (أ – ١) للصف السابق (أ – ١) – معيد لسنة (أ) لصف (أ – ١)

مؤشر ١٨ معدل وصول التلامذة بين الصف السابع والصف التاسع من مرحلة التعليم الاساسي وفقاً لقطاع التعليم

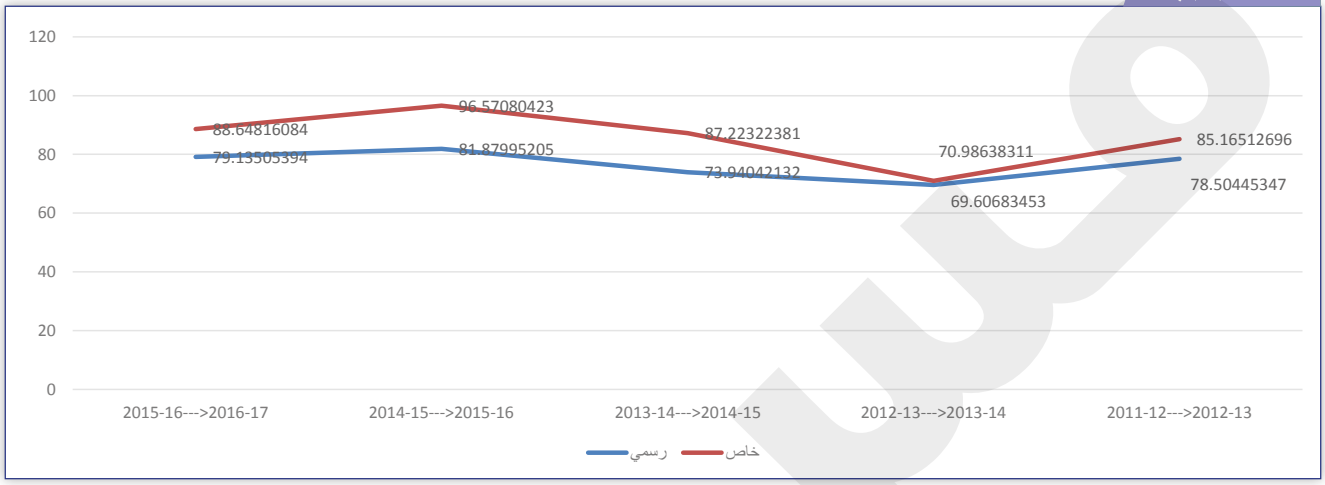

تشير الجداول الى أن تلامذة القطاع الخاص الذين يتابعون تعليمهم في الصف السابع من مرحلة التعليم الاساسي، لديهم فرص أفضل في الوصول الى الصف التاسع، اي انهاء مرحلة التعليم الاساسي، من رفاقهم الذين يتابعون تعليمهم في القطاع الرسمي (١٠/٩ تلاميذ في الخاص مقابل ١٠/٨ في الرسمي). ويمكن رد ذلك الى استغناء العديد من المدارس الخاصة عن تلامذتها الراسبين خلال المرحلة المتوسطة، بغية الحفاظ على نسب نجاح عالية في الامتحانات الرسميّة.

مؤشر ١٩ ١ معدل وصول التلامذة بين الصف الاول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الرسمي

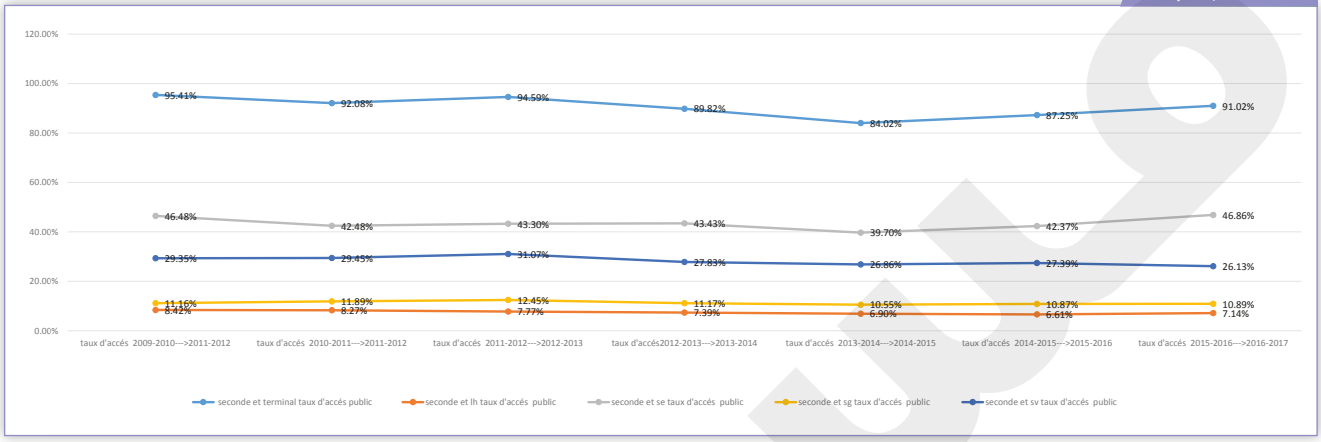

بلغ معدل وصول التلامذة بين الصف الاول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الرسمي ١٠٤,٤٩٪. ويعود ذلك الى تدفق تلامذة التعليم الخاص نحو التعليم الرسمي خلال صفوف المرحلة الثانوية نظراً للصورة الإيجابيّة السائدة حول التعليم الثانوي الرسمي.

مؤشر ١٩ ٢ معدل وصول التلامذة بين الصف الاول ثانوي والثالث ثانوي في القطاع الخاص

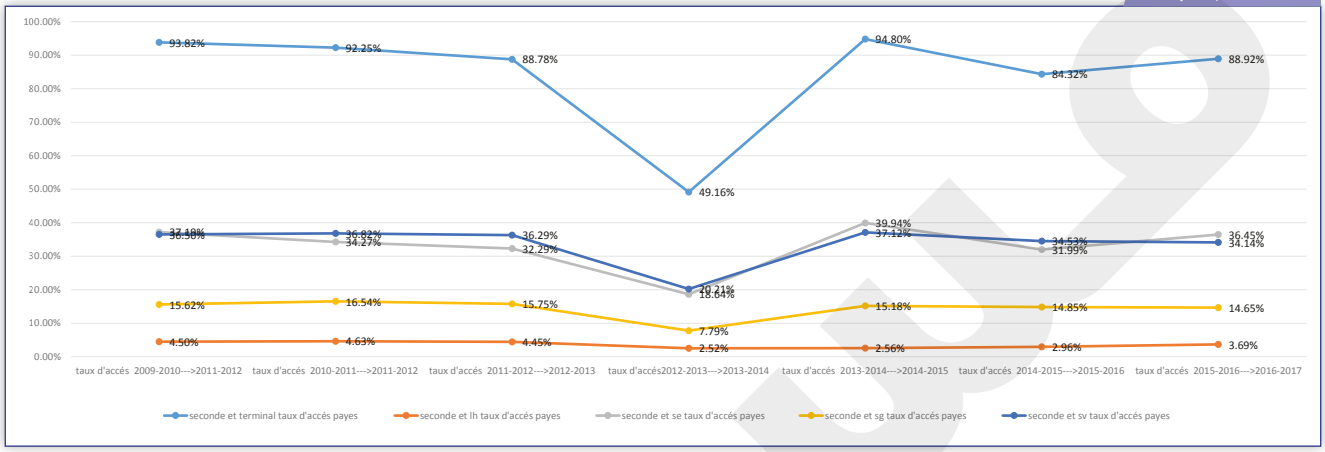

في التعليم الخاص بلغ معدل انتقال التلامذة من الصف الأول ثانوي الى الثالث ثانوي ٩٤,٨١٪، ما يعود ليؤكد تسرب بعض التلامذة من الرسمي نحو الخاص خلال المرحلة الثانوية.

تطور نتائج الامتحانات الرسمية

من العام ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية العام ٢٠١٦-٢٠١٧ [٥]

يشمل هذا الباب نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة ولشهادة الثانوية العامة، موزّعة وفقاً لمتغيّرات رئيسيّة هي: قطاع التعليم، والجنس، وللمواد التعليميّة ولفرع الثانوية العامة. وتساهم هذه المؤشرات في إعطاء لمحة عن مستوى تحقّق أهداف النظام التعليمي.

مؤشر ٢٠ ١ نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفقاً لقطاع التعليم

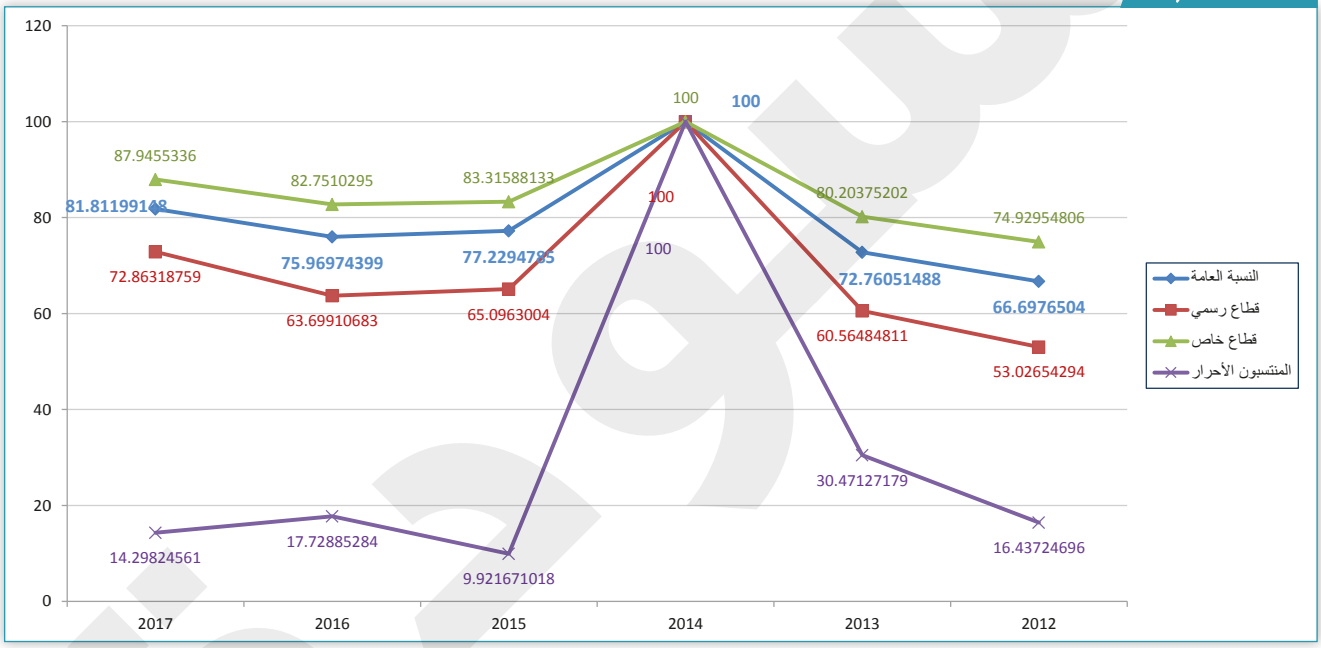

شهدت نسبة النجاح الاجمالية في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من ٦٦,٧٠٪ في العام ٢٠١٢ الى ٨١,٨١٪ في العام ٢٠١٧. ومرد ذلك الى ارتفاع نسبة نجاح التلامذة بشكل ملحوظ خلال السنوات الست في القطاعين الرسمي والخاص (٧٣٪ مقابل ٨٨ ٪) عام ٢٠١٧، مع تزايد لافت لنسب النجاح في القطاع الرسمي. بالمقابل، تراجعت نسبة النجاح بين المنتسبين الاحرار من اقصاها ٣٠٪ عام ٢٠١٣ الى ١٤,٣٠٪ عام ٢٠١٧، علماً بأن عدد الناجحين الأحرار لا يتعدى ١٦٣.

٥- في العام ٢٠١٣-٢٠١٤ تم اعطاء افادة اثبات قيد لجميع تلامذة الشهادة المتوسطة والثانوية العامة، بسبب اضراب المعلمين حيث لم يتم تصحيح المسابقات في حينه، ما يبرّر نسبة النجاح ١٠٠٪

مؤشر ٢٠ ٢ نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفقاً للجنس

ان تطور نسب النجاح لكل من الذكور والاناث خلال السنوات المعتمدة يبيّن الثبات في التراتبية، حيث ان نسبة نجاح الاناث كانت دائماً الأعلى على مدى السنوات الست، مع فروقات واضحة: في العام ٢٠١٢ نجح ٦٢,٤٩٪ من الذكور، و٧٠,٢٨ ٪ من الإناث، وفي العام ٢٠١٧ ٧٨,٢٨٪ من الذكور مقابل ٨٤,٨٨٪ من الاناث.

مؤشر ٢٠ ٣ نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسّطة وفقًا للمواد التعليمية

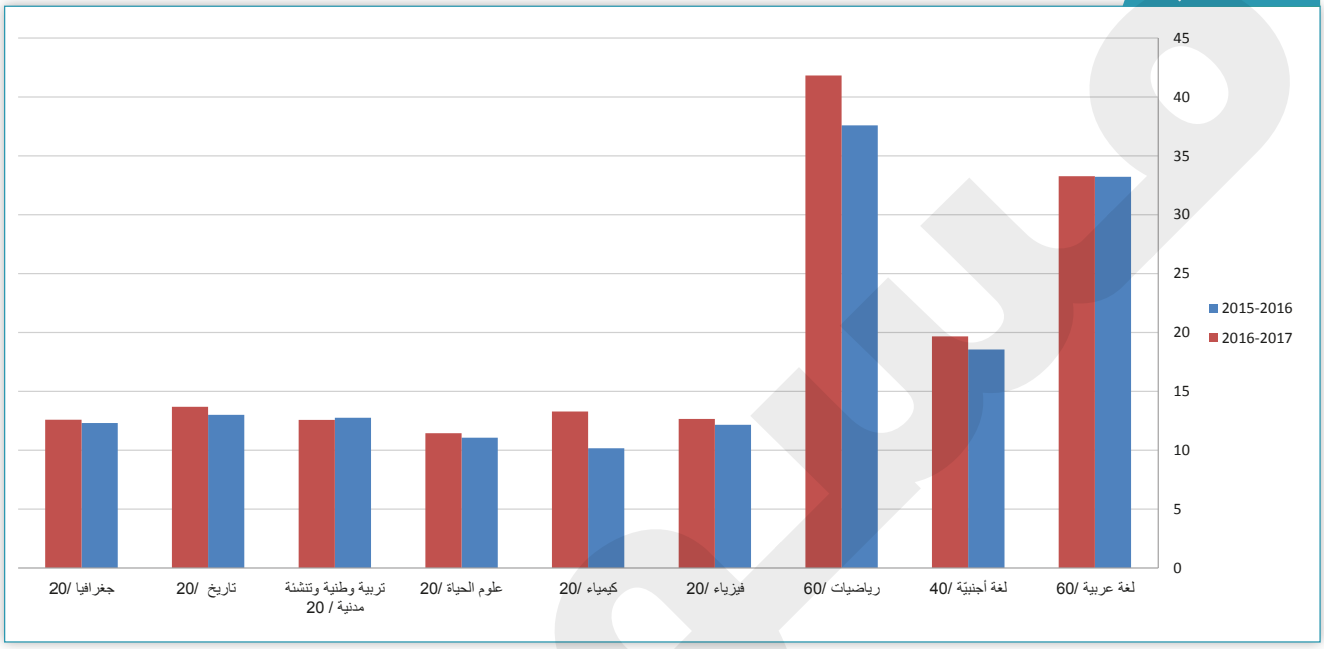

سجلت مستويات التحصيل في الشهادة المتوسطة إرتفاعاً طفيفاً في أكثرية المواد التعليمية. أما النتائج في باقي المواد فحافظت على مستوى ثابت.

مؤشر ٢١ ١ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة وفقاً للجنس

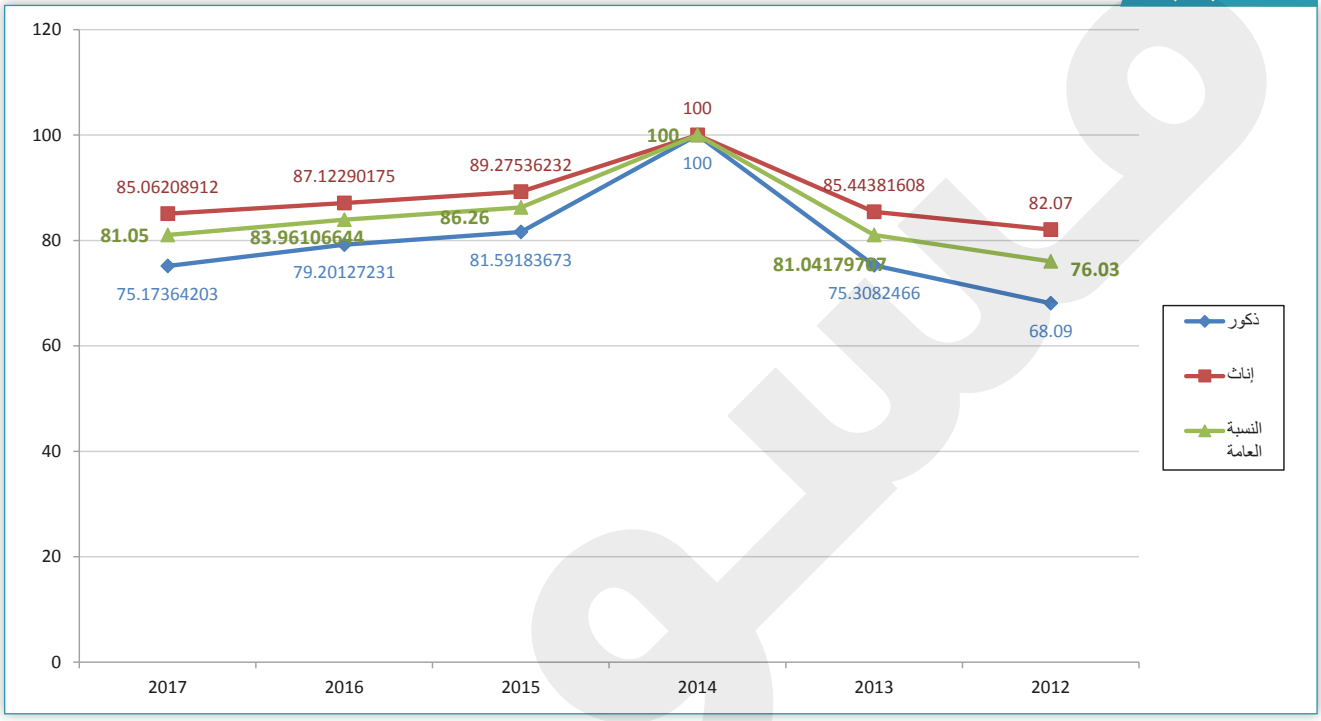

تطورت نسب النجاح لدى الذكور والاناث خلال الاعوام الست، ولكن الفروقات في نسب النجاح بين الجنسين لا تزال كبيرة بفارق ١٠ نقاط لصالح الاناث. اذ حصدت الاناث النسبة الاعلى ما بين العام ٢٠١٢ والعام ٢٠١٧ (٨٢,٧ ٪ و٨٥,٦٪ اناث) مقابل ٦٨,٩٪ و٧٥,١٧٪ للذكور). هذا مع العلم أن عدد الناجحين بين المنتسبين الأحرار لا يتعدى ٦٨٠ في الفروع مجتمعةً.

مؤشر ٢١ ٢ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة وفقاً لقطاع التعليم

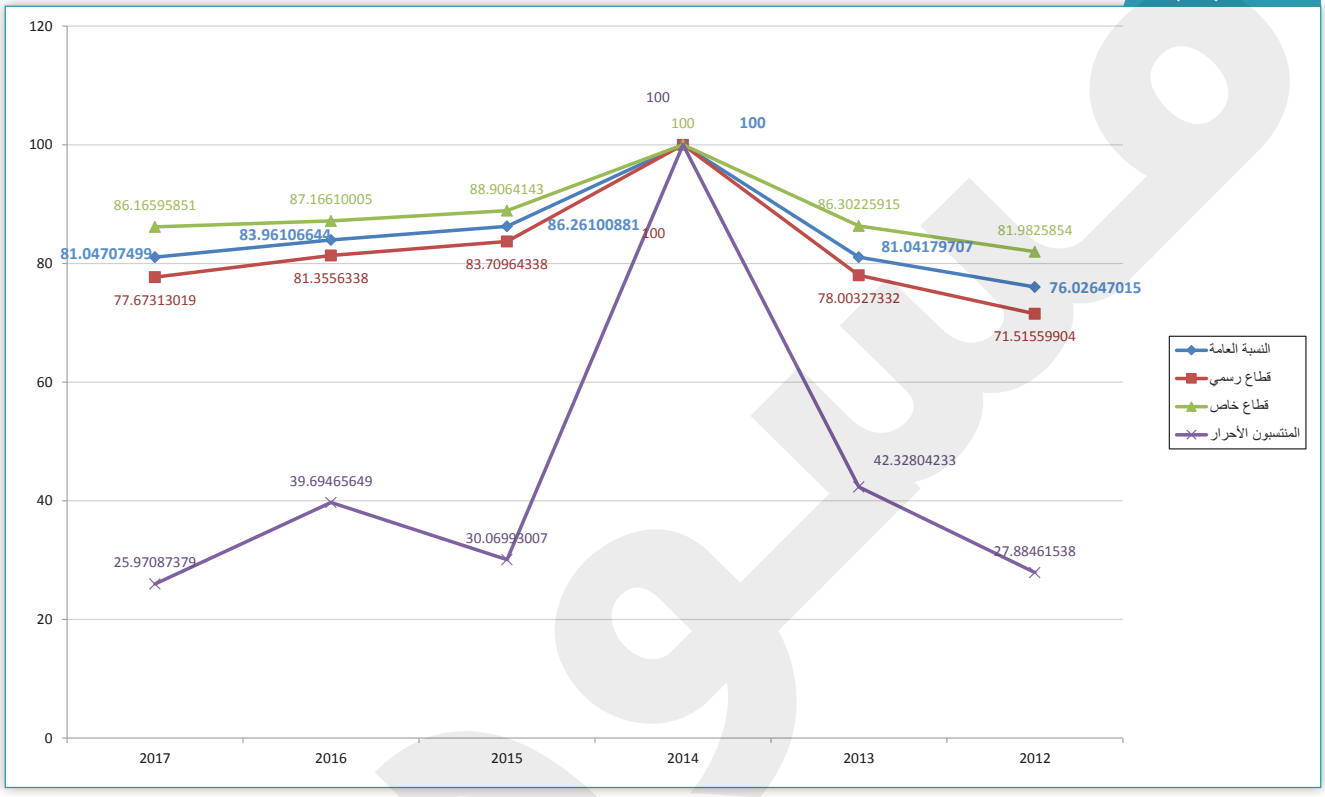

شهدت النسبة العامة للنجاح تطوراً ملحوظا من ٧٦٪ عام ٢٠١٢ الى ٨١٪ عام ٢٠١٧.

ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الرسمي من ٧١,٥٢٪ في العام ٢٠١٢ الى ٧٧,٦٧٪ عام ٢٠١٧. وقد تفوّق القطاع الخاص على القطاع الرسمي خلال الاعوام الست بفارق ٨ نقاط، مع تسجيل ارتفاع في نسبة النجاح من ٨١,٩٨٪ عام ٢٠١١ الى ٨٦,١٧٪ عام ٢٠١٧. بالمقابل، تراجعت نسبة نجاح المنتسبين الاحرار من ٢٧,٨٨٪ عام ٢٠١١ الى ٢٥,٩٧٪ عام٢٠١٧.

مؤشر ٢١ ٣ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفقاً للجنس

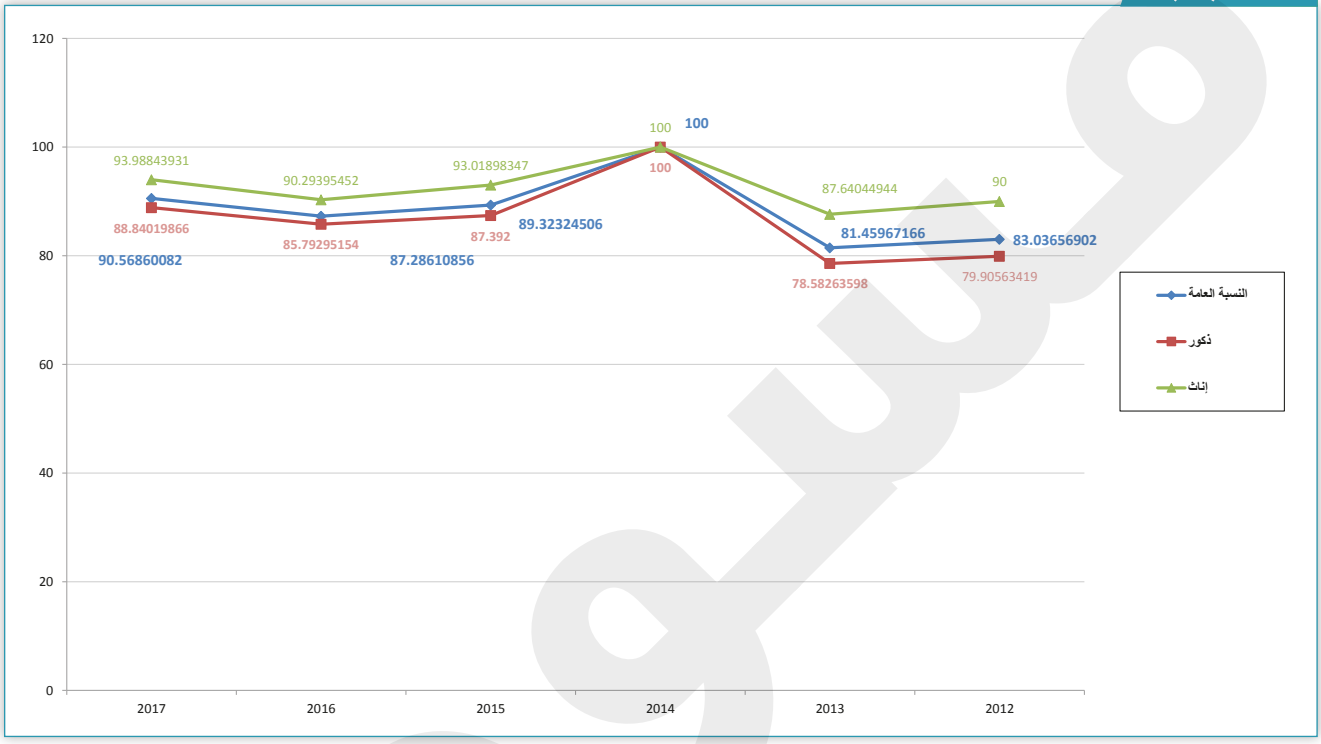

في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة تراوحت نسبة النجاح خلال الاعوام الست بين ٩٠,٠١٪ و٩٣,٩٩ ٪ للاناث، مقابل ٧٩,٩١٪ و٨٨,٨٤٪ للذكور، تفوقت خلالها الاناث على الذكور بفارق ١٠ نقاط في العام ٢٠١١، ثم تقلص هذا الفارق في العام ٢٠١٧ الى ٥,٦ نقاط.

مؤشر ٢١ ٤ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفقاً لقطاع التعليم

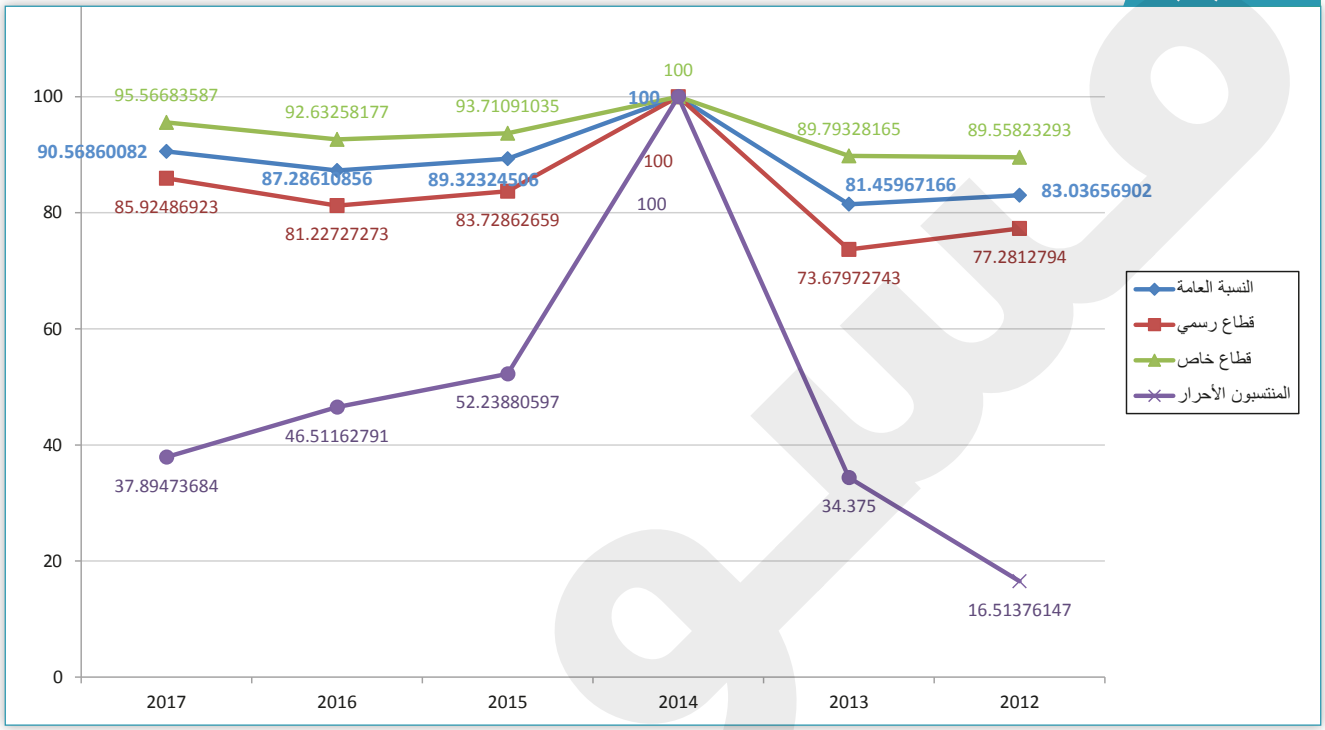

شهدت النسبة العامة للنجاح تطوّرًا ملحوظًا في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة من ٨٣,٤٪ عام ٢٠١١ الى ٩٠,٥٧٪ عام ٢٠١٧. ارتفعت هذه النسبة في القطاعين الرسمي والخاص. وقد تراوحت النسبة في القطاع الرسمي بين ادناها (٧٣,٦٨٪) في العام ٢٠١٣ وأقصاها (٨٥,٩٢٪) في العام ٢٠١٧.

الا ان الفروقات بين القطاعين بقيت شاسعة خلال السنوات الخمس، حيث استطاع القطاع الخاص ان يحافظ على نسبة نجاح مرتفعة تراوحت بين أدناها (٨٩,٥٦٪) عام ٢٠١٢، وأقصاها (٩٥,٥٧٪) عام ٢٠١٧. كما ارتفعت نسب نجاح المنتسبين الاحرار من ١٦,٥١ ٪ عام ٢٠١١، الى اقصاها (٥٢,٢٤٪) عام ٢٠١٥، ثم تراجعت وسجلت ٣٧,٨٩٪ عام ٢٠١٧. هذا مع العلم أن مجموع النّاجحين من المرشّحين الأحرار لا يتعدّى ٦٨٠ ناجحًا في مختلف الفروع.

مؤشر ٢١ ٥ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والانسانيات وفقا للجنس

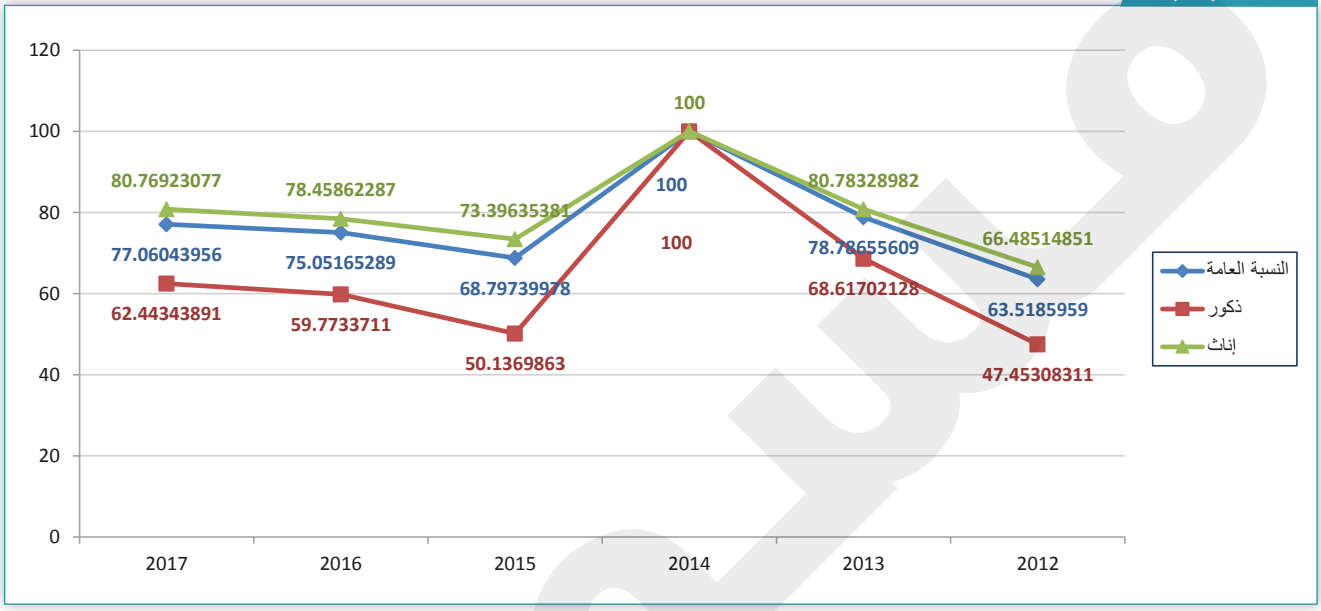

ارتفعت نسب النجاح لدى الذكور والاناث في فرع الآداب والانسانيات خلال الاعوام الخمسة، تميزت خلالها الاناث عن الذكور بفارق كبير بلغ ١٨,٣٣ نقطة في العام ٢٠١٧: تزايدت نسبة نجاح الاناث من ٦٦,٤٩٪ عام ٢٠١١ الى ٨٠,٧٧ ٪ عام ٢٠١٧. كما ارتفعت نسبة نجاح الذكور من ٤٧,٤٥٪ عام ٢٠١١ الى اقصاها ٦٨,٦٢٪ عام ٢٠١٣، ثم تناقصت الى ٦٢,٤٤٪ عام ٢٠١٧.

مؤشر ٢١ ٦ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والانسانيات وفقاً لقطاع التعليم

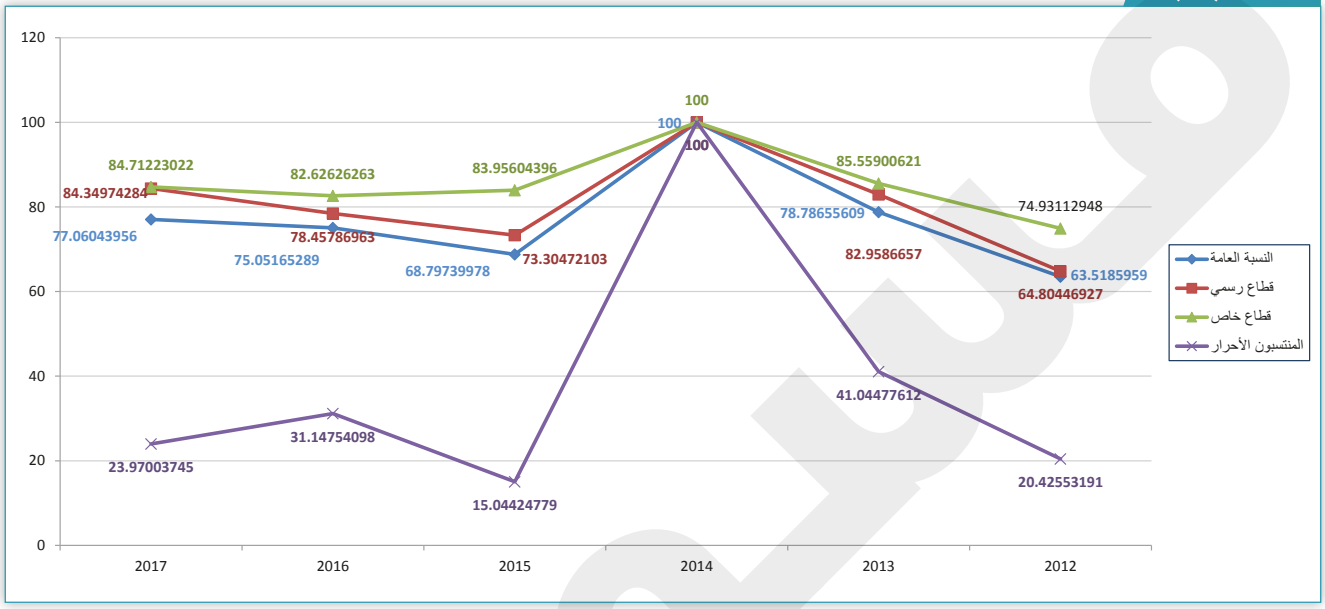

تأرجحت النسبة العامة للنجاح في شهادة الثانوية العامة فرع الانسانيات خلال الاعوام الستة. ارتفعت النسبة من ٦٣,٥٢ ٪ عام ٢٠١٢ الى ٧٨,٧٩٪ عام ٢٠١٣، ثم تناقصت الى ٦٨,٨٠٪عام ٢٠١٥، وعادت وسجلت ارتفاعاً بلغ ٧٧,٦٪ عام ٢٠١٧. الا ان هذا التأرجح لم يؤثر على تطور نسب النجاح في القطاعين العام والخاص الذي بقي ثابتاً:

في القطاع الرسمي، ارتفعت نسب النجاح خلال السنوات الست من ٦٤,٨٠ ٪ عام ٢٠١٢ الى ٨٤,٣ ٪ عام ٢٠١٧.

حصد القطاع الخاص النسبة الأعلى من النجاح في فرع الانسانيات خلال الاعوام الخمسة، من ٧٤,٩٣٪ عام ٢٠١٢ الى ٨٤,٧١٪ عام ٢٠١٧.

تفاوتت نسبة نجاح المنتسبين الاحرار بين اقصاها ٤١,٤٪ عام ٢٠١٣ وأدناها ١٥٪ عام ٢٠١٥، ثم عادت وارتفعت في العام ٢٠١٧ وبلغت ٢٣,٩٧.

مؤشر ٢١ ٧ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد وفقاً للجنس

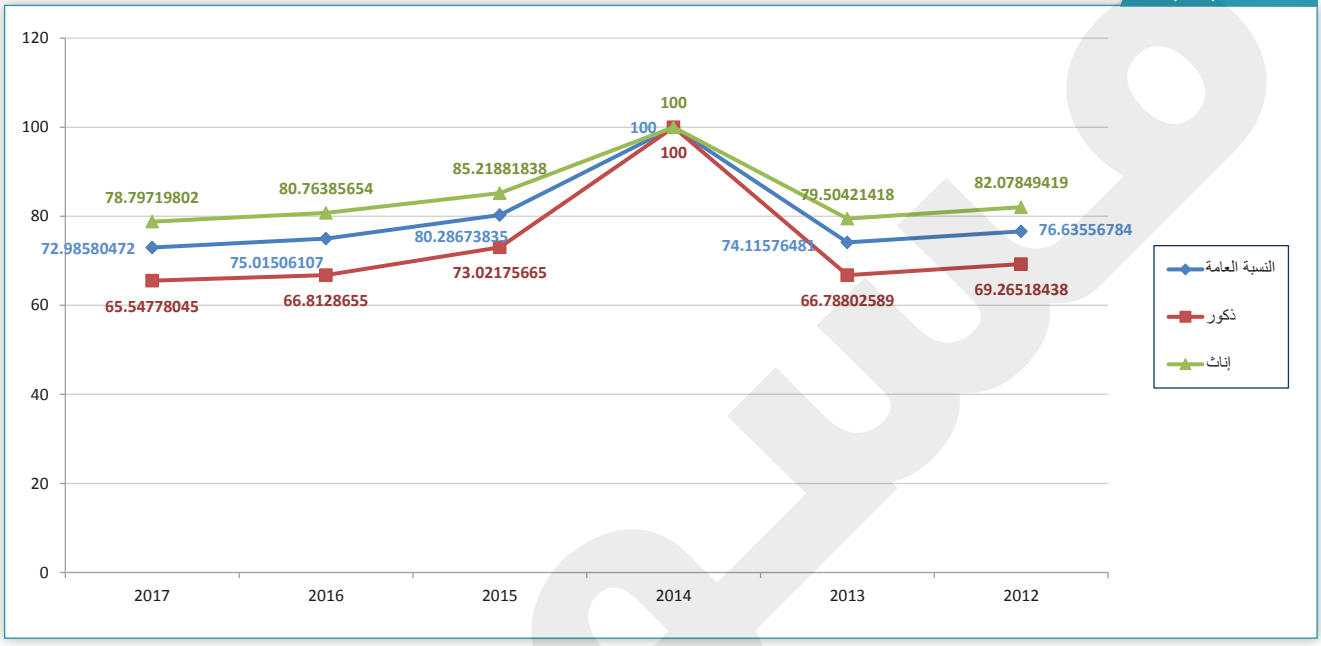

تراجعت نسبة النجاح عند الذكور والاناث خلال الاعوام الست في فرع الاجتماع والاقتصاد من ٧٦,٦٤٪ عام ٢٠١٢ الى ٧٢,٩٩٪ عام ٢٠١٧، بفارق ١٣,٢٥ نقطة لصالح الاناث:

في العام ٢٠١٢، نجح ٦٩,٢٧ ٪ من الذكور، مقابل ٨٢,٨٪ من الاناث.

في العام ٢٠١٧، نجح ٦٥,٥٥ ٪ من الذكور، و٧٨,٨٠٪ من الاناث.

مؤشر ٢١ ٨ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد وفقاً لقطاع التعليم

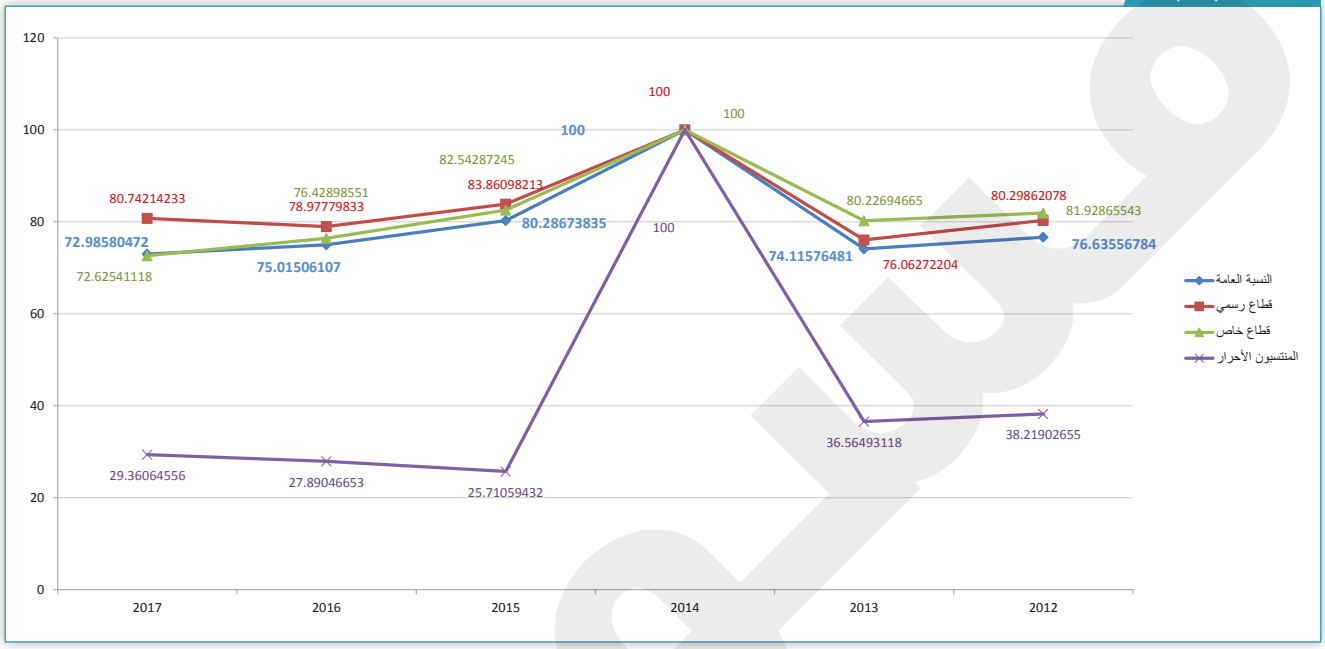

تراجعت نسبة النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد من ٧٦,٦٤٪ في العام ٢٠١٢ الى ٧٢,٩٩٪ في العام ٢٠١٧. وعلى الرغم من تأرجح نسبة النجاح بين صعود وهبوط في القطاع الرسمي، الا انه استطاع ان يحصد النسبة الاعلى عام ٢٠١٧(٨٠,٧٤٪)، مقارنة مع القطاع الخاص الذي سجل تناقصا» بلغ اكثر من ٩ نقاط. كما تراجعت نسبة الاحرار من ٣٨,٢٢٪ عام ٢٠١٢ الى ٢٩,٣٦٪ عام ٢٠١٧.

مؤشر ٢١ ٩ نتائج الامتحانات الرسميّة في الفروع الاربعة لشهادة الثانوية العامة وفقا للجنس

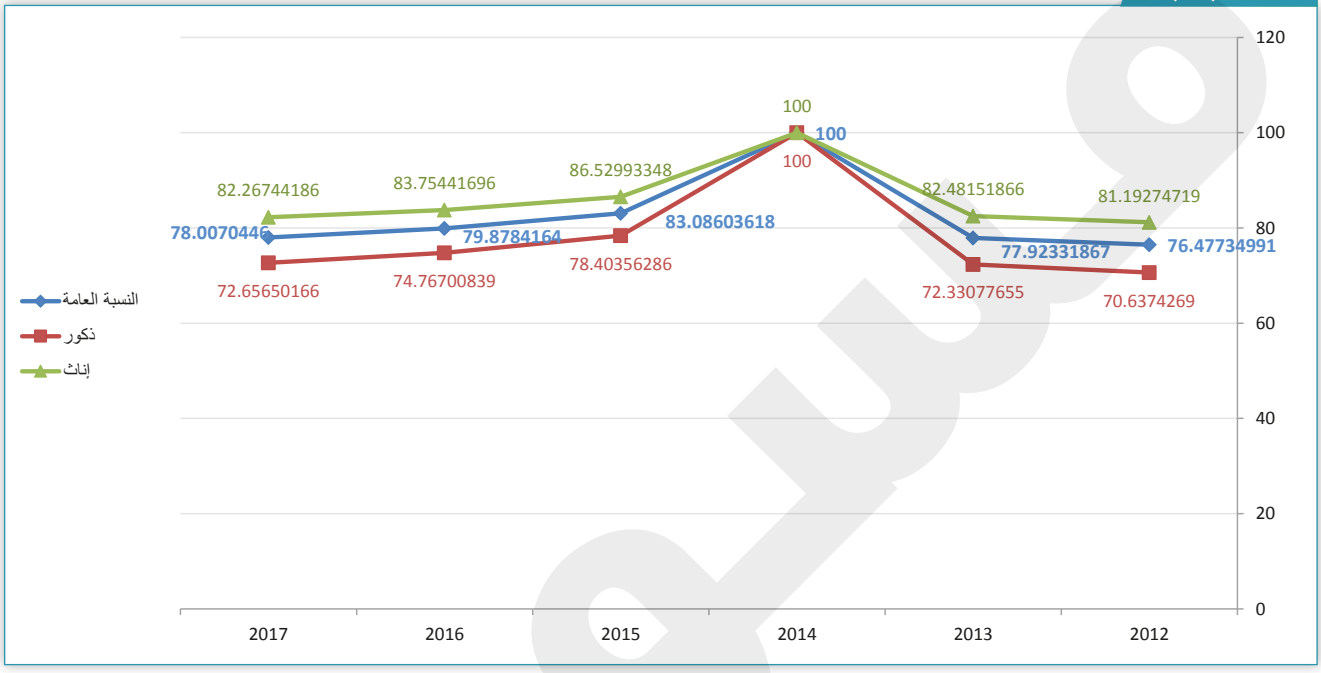

تطورت نسبة النجاح في كافة فروع شهادة الثانوية العامة خلالها السنوات الست، ولكن الفروقات لاتزال كبيرة بين الجنسين ٨٢,٢٧٪ للاناث مقابل ٧٢,٦٦٪ للذكور عام ٢٠١٧، اي بفارق ١٠ نقاط لصالح الاناث.

مؤشر ٢١ ١٠ نتائج الامتحانات الرسميّة في الفروع الاربعة لشهادة الثانوية العامة وفقا للقطاع

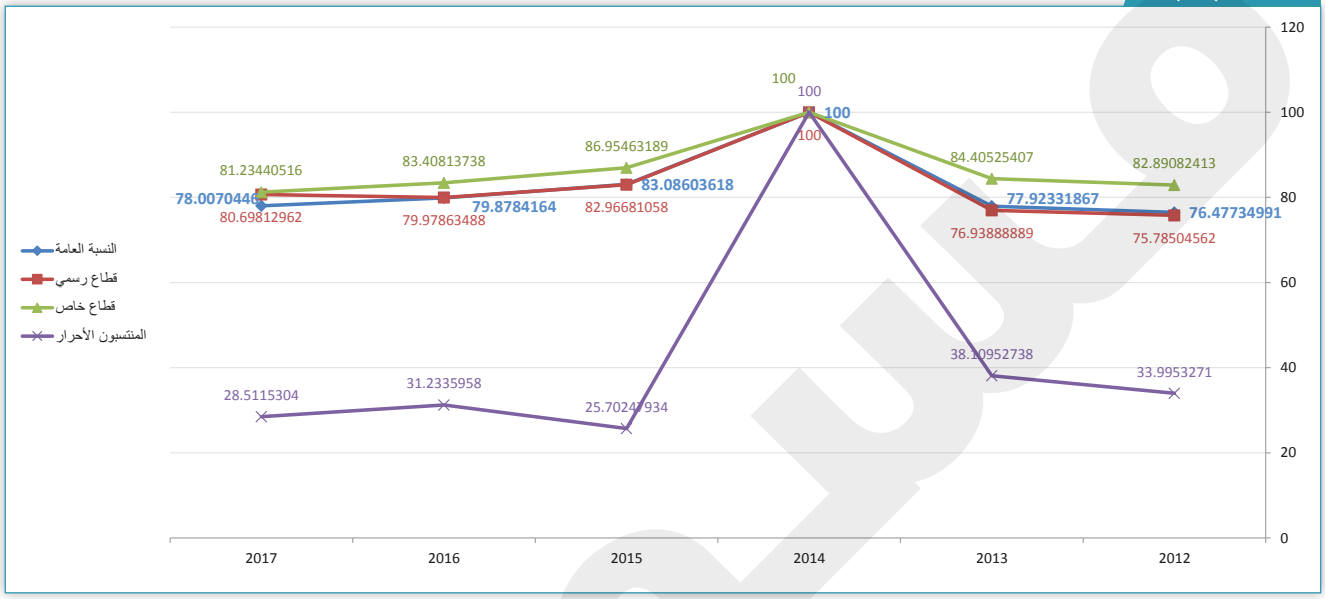

تطورت نسبة النجاح في كافة فروع شهادة الثانوية العامة، من ٧٦,٤٨٪ عام ٢٠١٢ الى ٧٨٪ عام ٢٠١٧، بتناقص بلغ٦ نقاط عن الحد الأقصى ٨٣,٩٪ الذي سجلته عام ٢٠١٥. وهذا التراجع مرده الى ان معدلات نجاح التلامذة ارتفعت على حد سواء في العام ٢٠١٥ في القطاعين الرسمي والخاص باستثناء الاحرار.

هذا التطور كان ثابتاً في القطاع الرسمي، اذ ارتفعت نسبة النجاح من ٧٥,٧٩٪ عام ٢٠١٢ الى ٨٠,٧٠ ٪عام ٢٠١٧. اما القطاع الخاص فقد حافظ على تفوقه على القطاع الرسمي بفارق ١,٦ نقطة، على الرغم من تناقص نسبة نجاح تلامذته من ٨٢,٨٩٪ عام ٢٠١٢الى ٨١,٢٣٪ عام ٢٠١٧ بعد ان كان قد سجل اقصاها ٨٦,٩٥ عام ٢٠١٥.

ان تناقص نسبة النجاح لدى الاحرار خلال السنوات الست في كافة فروع شهادة الثانوية العامة من ٣٤٪ عام ٢٠١٢ الى ٢٨,٥٠٪ عام ٢٠١٧، ينعكس سلباً على نسبة تطور معدلات النجاح العامة.

هذه المعطيات تظهر عدم التكافؤ النوعي في فرص التعليم وعدم التوازن في الالتحاق بالاختصاصات في مرحلة التعليم الثانوي ضمن القطاعين العام والخاص. يستدعي ذلك إجراء دراسات لربط حاجات سوق العمل بالتعليم العام ما قبل الجامعي، وبالتالي توجيه المسارات بناء على حاجات سوق العمل.

مؤشر ٢٢ ١ نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة وفقا للمواد التعليمية وللفروع الأربعة – فرع علوم الحياة

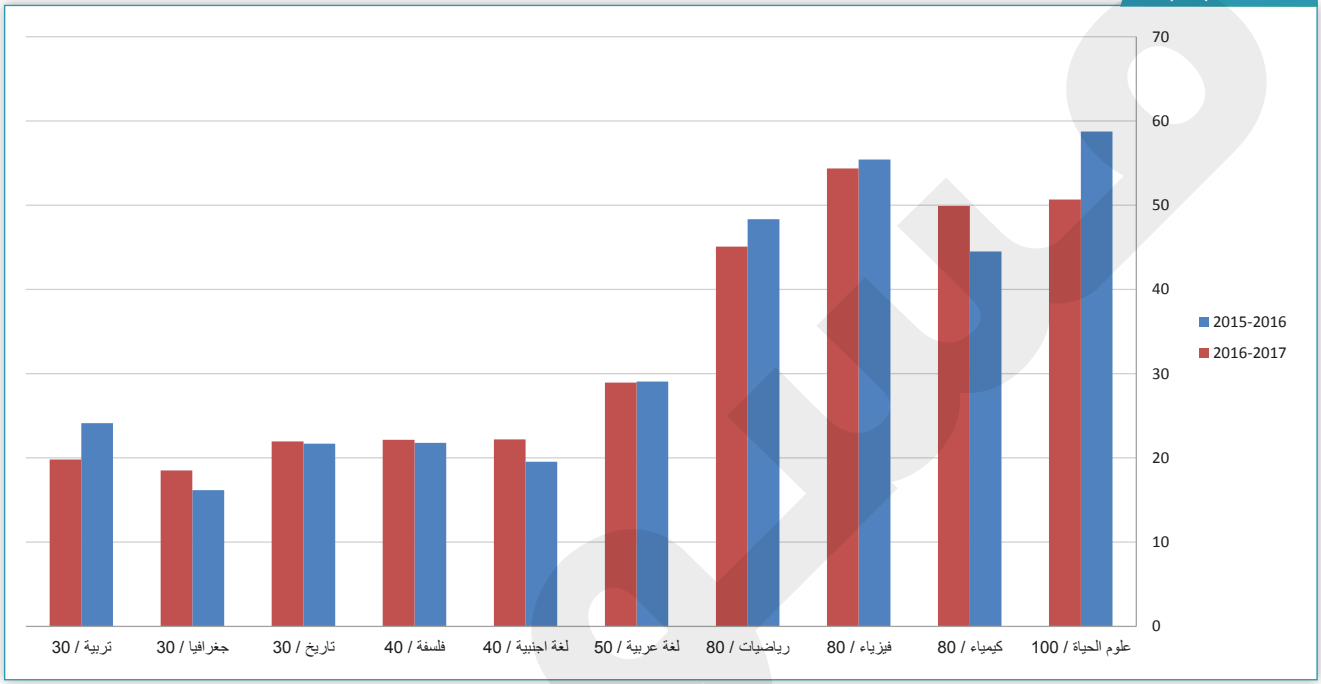

ان نتائج التلامذة في شهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة تظهر ان مستوى التحصيل تدنى بين العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ و٢٠١٦-٢٠١٧ في المواد التالية: علوم الحياة (العلامة على ١٠٠) من ٥٨,٧٦ الى ٥٠,٦٧، والرياضيات (ع /٨٠) من ٤٨,٣٣ الى ٤٥,١٠، والفيزياء (ع/٨٠) من ٥٥,٤٢ الى ٥٤,٣٨ وهي مواد اساسية لهذا الفرع، بالاضافة إلى مادة التربية المدنية من ٢٤,١٤ الى ١٩,٨٢، واللغة العربية من ٢٩,٨ الى ٢٨,٩٥.

بالمقابل ارتفع مستوى التحصيل في مادة الكيمياء (/٨٠) من ٤٤,٥١ الى ٤٩,٥٠، ومادة الجغرافيا (/٣٠) من ١٦,١٨ الى ١٨,٥١ والفلسفة (/٤٠) من ٢١,٧٩ الى ٢٢,١٦، واللغة الاجنبية (٤٠/ع) من ١٩,٥٤ الى ٢٢,٢١.

مؤشر ٢٢ ٢ فرع العلوم العامة

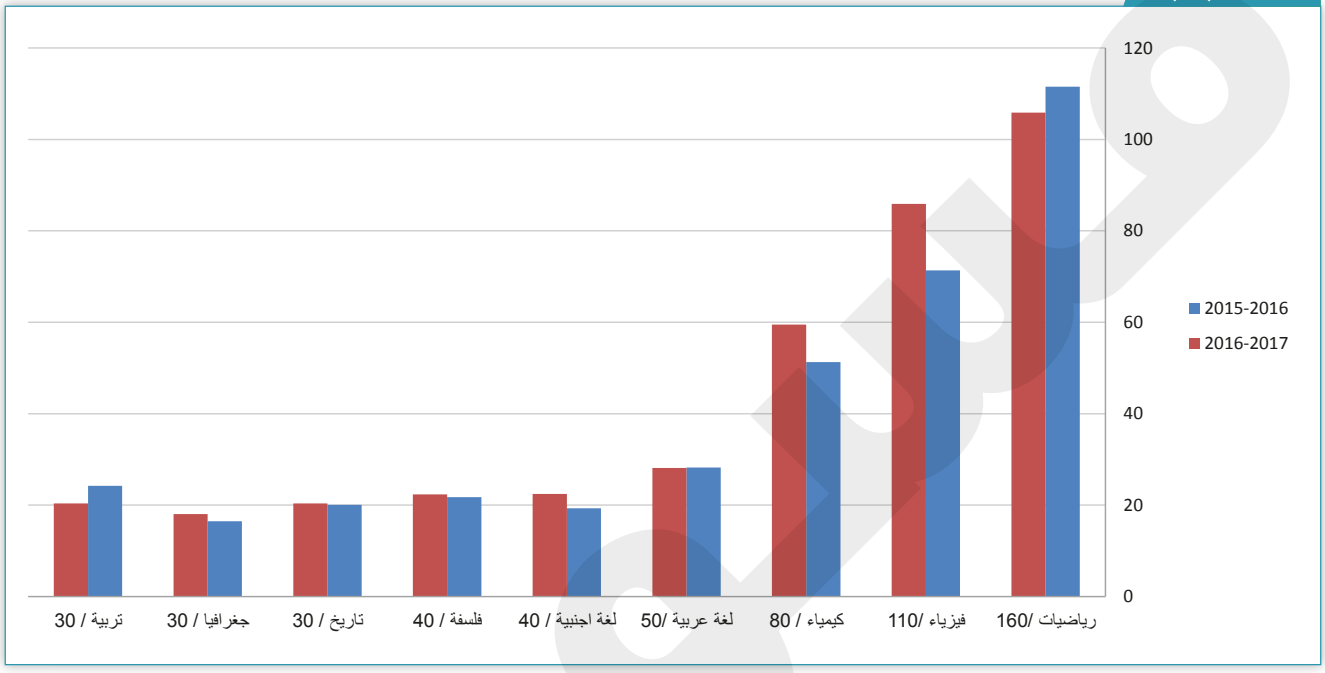

تظهر نتائج شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة ان مستوى التحصيل في مادة الرياضيات (١٦٠/ع) تدنى من ١١١,٥٣ عام ٢٠١٥-٢٠١٦ الى ١٠٥,٨٢ عام ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي مادة اساسية في هذا الفرع. بالمقابل ارتفع مستوى التحصيل في مادتي الفيزياء (ع /١١٠) من ٧١,٣٨ الى ٨٥,٨٨ والكيمياء(ع /٨٠) من ٥١,٢٩ الى ٥٩,٥١.

اما بالنسبة للمواد الاخرى، فارتفع مستوى اللغة الاجنبية من ١٩,٣٠ الى ٢٢,٤٠ والفلسفة من ٢١,٧٤ الى ٢٢,٣٦ والجغرافيا من ١٦,٤٩ الى ١٨,٧. باستثناء مادة التربية المدنية التي تدنى مستواها من ٢٤,٢٥ الى ٢٠,٣٧.

مؤشر ٢٢ ٣ فرع الآداب والانسانيات

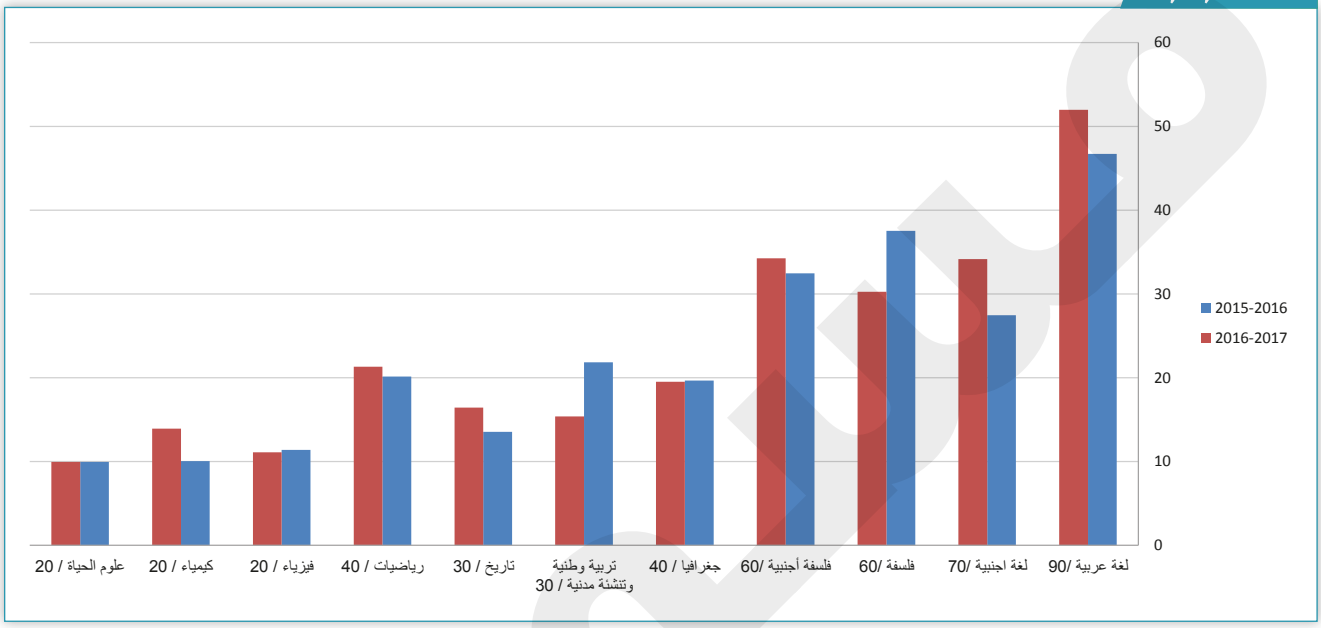

تظهر نتائج الامتحانات الرسمية لفرع الادب والانسانيات ان مستوى التحصيل ارتفع بشكل ملحوظ بين العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ و٢٠١٦-٢٠١٧ في مادة اللغة العربية (ع/٩٠) من ٤٦,٧٢ الى ٥١,٩٨، وهي مادة اساسية في هذا الفرع، ومادة اللغة الاجنبية (ع/٧٠) من ٢٧,٤٥ الى ٣٤,١٧، ومادة الفلسفة باللغة الاجنبية (ع/٦٠) من ٣٢,٤٦ الى ٣٤,٢٦ ومادة التاريخ من ١٣,٥٤ الى ١٦,٤٢، والرياضيات من ٢٠,١٥ الى ٢١,٣١، والكيمياء من ١٠,٥ الى ١٣,٩٢.

بالمقابل، تدنى مستوى التحصيل في مادتي: الفلسفة (ع/٦٠) من ٣٧,٥٤ الى ٣٠,٢٥ والتربية المدنية من ٢١,٨٤ الى ١٥,٣٨.

مؤشر ٢٢ ٤ فرع الاجتماع والاقتصاد

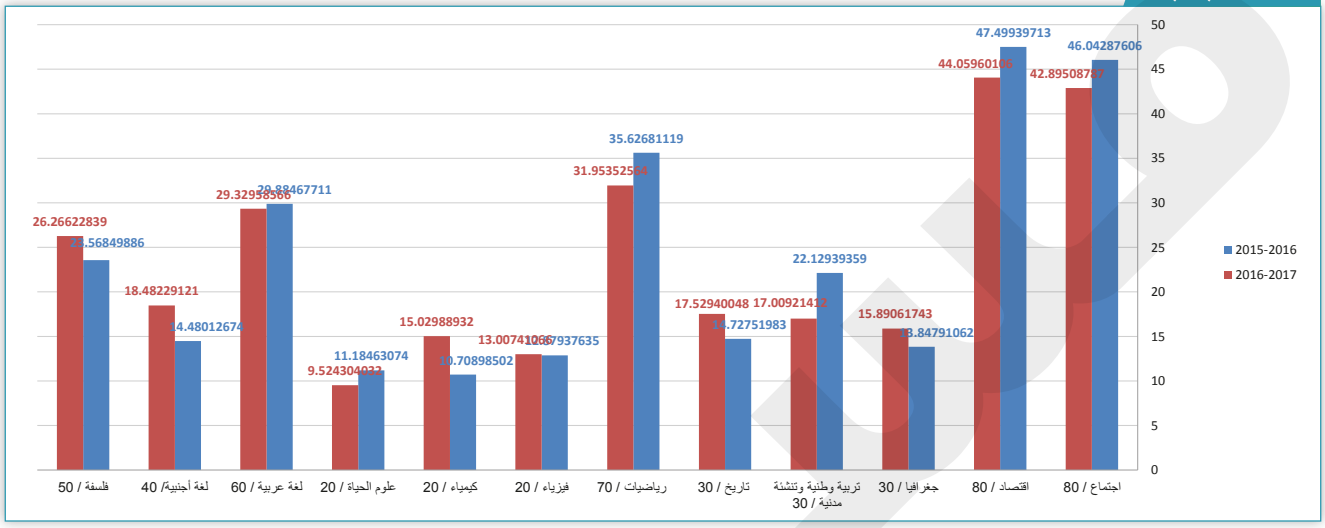

تدنى مستوى التحصيل في الامتحانات الرسمية بين العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ و٢٠١٦-٢٠١٧ في المواد الاساسية لفرع الاجتماع والاقتصاد.

فتناقصت نسبة النجاح في مادة الاجتماع (٨٠/ع) من ٤٦,٤ الى ٤٢,٩٠ والاقتصاد (ع/٨٠) من ٤٧,٥٠ الى ٤٤,٦ والرياضيات (٧٠/ع) من ٣٥,٦٣ الى ٣١,٩٥ واللغة العربية (ع/٦٠) من ٢٩,٨٨ الى ٢٩,٣٣.

كما تناقصت نسبة النجاح في المواد الاخرى حيث يتراوح معدل النجاح بين ٢٠ و٣٠ علامة: مادة العلوم (- ١,٦٦)نقطة، والتربية المدنية (- ٦,١٣) نقطة.

بالمقابل ارتفع مستوى التحصيل في المواد الاخرى بشكل ملحوظ، اذ بلغت نسبة ارتفاع مستوى التحصيل في مادة الفلسفة (+٢,٧) نقاط، وفي اللغة الاجنبية (+٤) نقاط، وفي مادة الجغرافيا (+ ٢,٤) نقاط، وفي مادة التاريخ (+ ٢,٨)نقاط، وفي مادة الكيمياء (+٤,٥٩) نقاط.

خلاصة القول أن النتائج تختلف بشكل ملحوظ بين مادة تعليمية وأخرى في الفروع الأربعة للثانوية العامة. كما أن نتائج بعض المواد، مثل اللغة العربية، التربية الوطنية وعلوم الحياة، تعتبر متدنية ضمن الفروع الأربعة.

وعليه، من الضروري إجراء دراسات معمّقة بغية اقتراح تصويبات تساهم في تحسين نتائج الامتحانات الرسميّة.

مؤشر ٢٣ ١ نسبة نجاح الطلاب الاحرار في شهادة الثانوية العامة في القطاع الرسمي عام ٢٠١٦-٢٠١٧

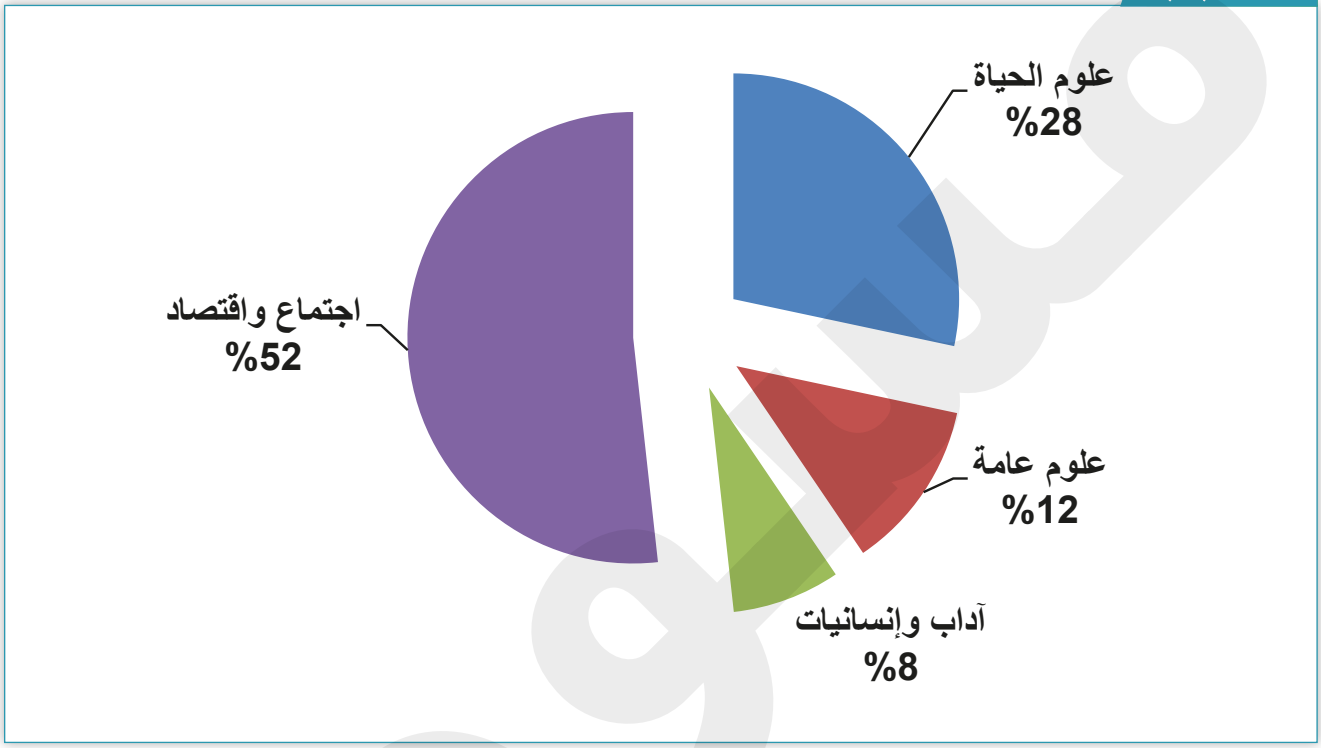

حصد الاحرار في القطاع الرسمي النسبة الاعلى من النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد ٥٢٪، مقابل تدني هذه النسبة في الفروع الاخرى (علوم الحياة ٢٨٪، علوم العامة ١٢٪، ٨٪ ادب وانسانيات).

مؤشر٢٣ ٢ نسبة نجاح الاحرار في شهادة الثانوية العامة في القطاع الخاص للعام ٢٠١٦-٢٠١٧

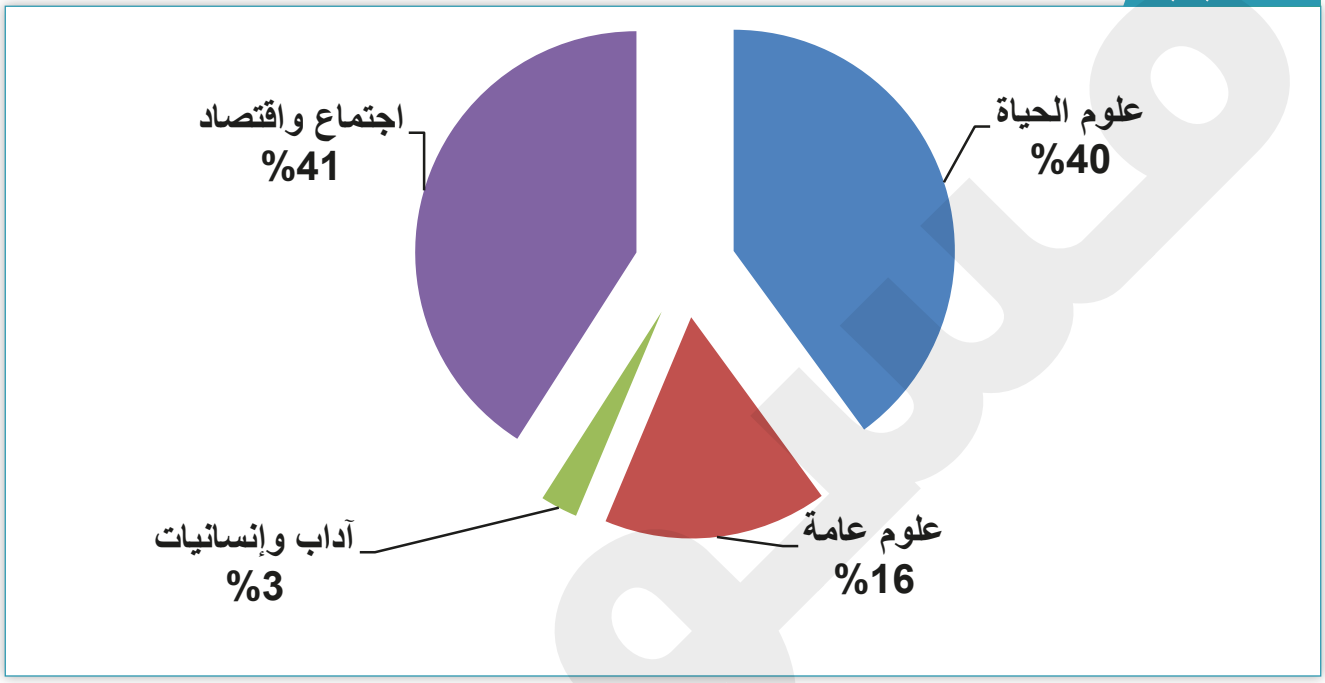

ارتفعت نسبة نجاح الاحرارفي القطاع الخاص في فرعي علوم الحياة ٤٠٪ والاجتماع والاقتصاد٤١ ٪، وتدنت هذه النسبة في الفروع الاخرى (١٦٪ علوم عامة و٣٪ ادب وانسانيات).

مؤشر ٢٣ ٣ نسبة نجاح الطلاب الاحرار في شهادة الثانوية العامة وفقا للفروع الاربعة عام ٢٠١٦-٢٠١٧

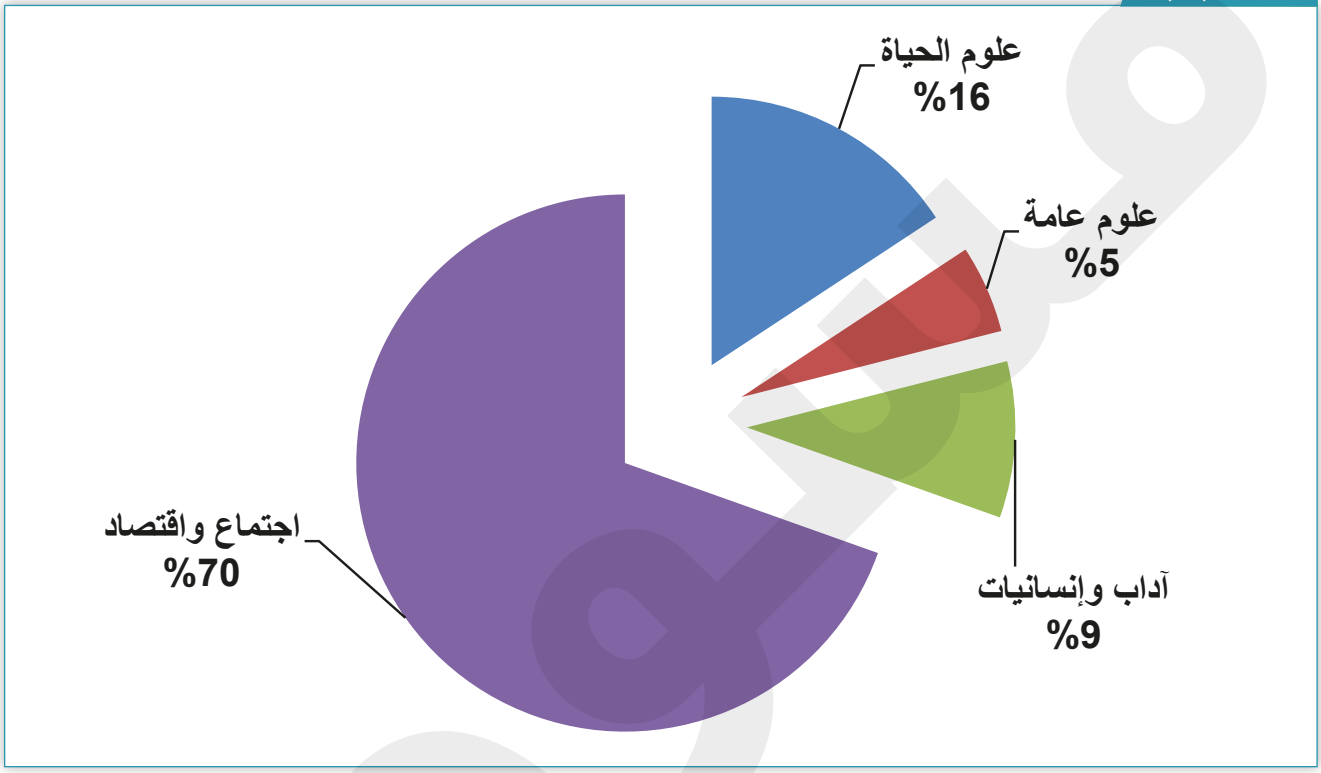

نجح ٦٨٠ طالباً من الاحرار عام ٢٠١٦- ٢٠١٧من اصل ٢٣٨٥ مرشحا» لشهادة الثانوية العامة في فروعها الاربعة. ولكن نسبة نجاح الاحرار سجلت تفاوتا» بين الفروع، اذ حصد فرع الاجتماع والاقتصاد النسبة الاعلى٧٠٪، بفارق كبير عن الفروع الاخرى التي سجلت نسبة نجاح متدنية (١٦٪ علوم الحياة، ٩٪ ادب وانسانيات٥٪ علوم عامة) . هذه النتائج تؤثر على تطور معدلات النجاح العامة في الامتحانات الرسمية.

موقع لبنان وفقا لنتائج دراسات التقييم الدولية عام ٢٠١٥

مؤشر٢٤ : نتائج التلامذة بعمر ١٥ سنة في اختبار الـ PISA عام ٢٠١٥ [٦]

شارك لبنان للمرة الأولى في تقييم PISA في العام ٢٠١٥ وهذا التقييم موجه للتلامذة في عمر ١٥ سنة دون الاخذ بالاعتبار الصف او المرحلة التي ينتمون اليها وذلك بهدف معرفة قدرة التلامذة باستخدام المعارف المكتسبة في مجالات محددة من اجل مواجهة التحديات اليومية.

شمل التقييم ثلاثة مجالات وهي: الفهم الكتابي، الرياضيات والعلوم وذلك باللغة الفرنسية او الإنكليزية.

مؤشر٢٤

١ موقع لبنان في تقييم الفهم الكتابي للغة الفرنسية والانكليزية

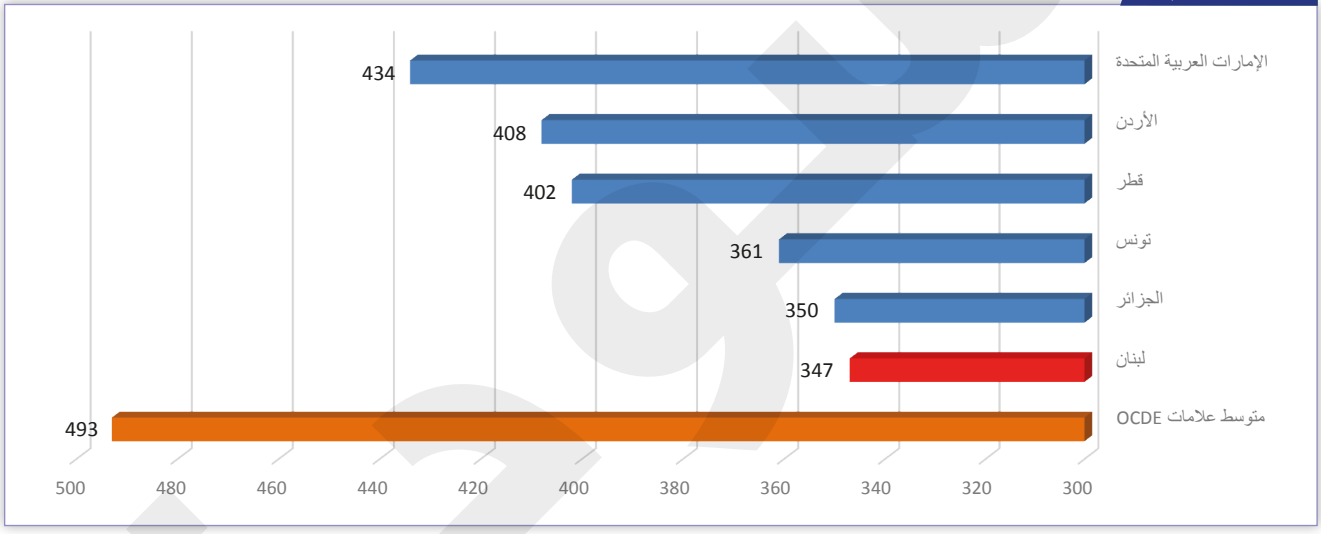

نال لبنان في الفهم الكتابي علامة ٣٤٧، بفارق ١٤٦ نقطة نسبةً للمتوسط الدولي لـ PISA، والبالغ ٤٩٣. وهذه العلامة تعتبر الادنى بين الدول العربية المشاركة.

٦- Pisa 2015 “Résultat à la loupe”, Volume1

مؤشر ٢٤ ٢ موقع لبنان في تقييم العلوم

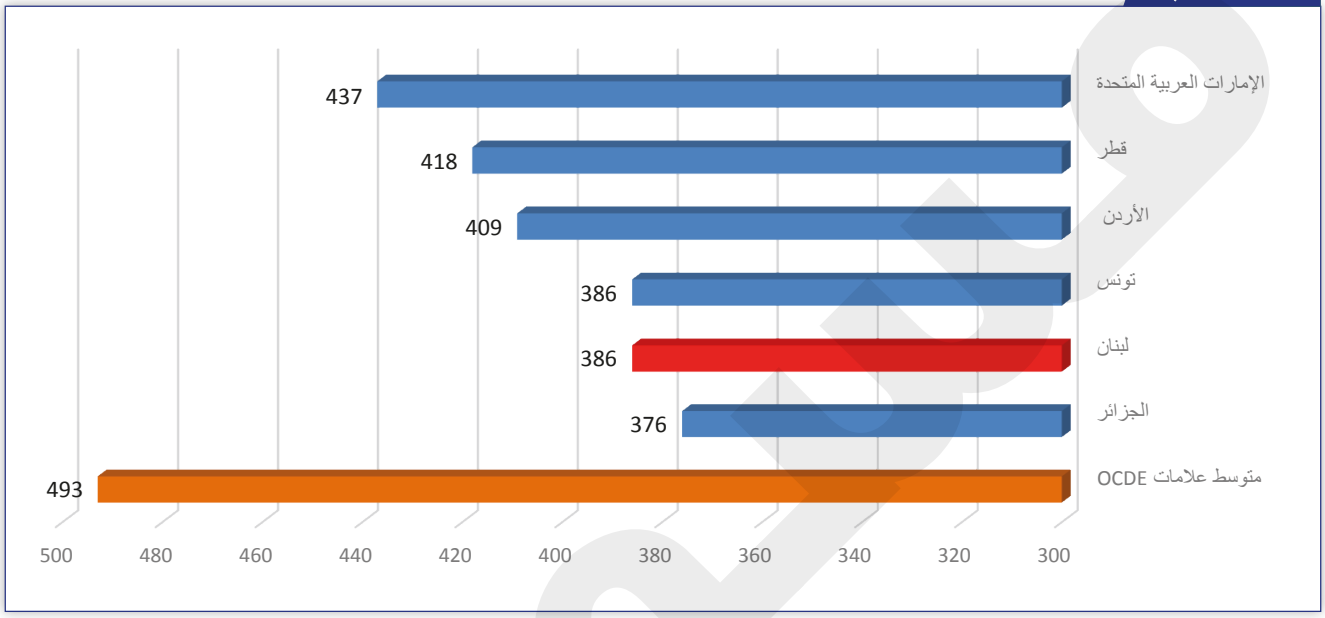

في العلوم، حصل لبنان على علامة ٣٨٦ (مثل تونس) واقل من المتوسط الدولي لPISA بفارق ١٠٧ نقاط.

مؤشر ٢٤ ٣ موقع لبنان في تقييم الرياضيات

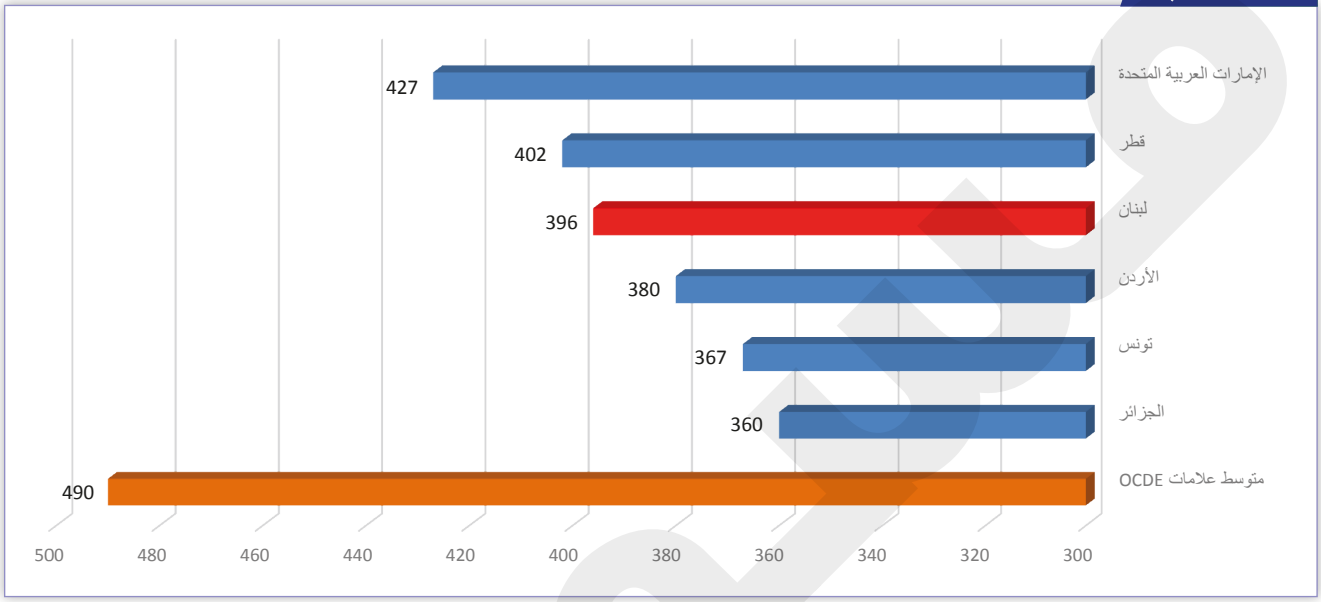

في الرياضيات بلغ متوسط لبنان ٣٩٦ وهو يتقارب مع قطر (٤٠٢) واعلى من الجزائر (٣٦٠) وتونس (٣٦٧) والأردن (٣٨٠) ولكنه بقي بعيداً من متوسط PISA البالغ ٤٩٠. من هنا، لا بد من اجراء دراسة وطنية من اجل معرفة العوامل المؤثرة التي أدت الى هذه النتائج.

مؤشر ٢٥ ١ نتائج تلامذة الصف الثامن أساسي في اختبار TIMSS عام ٢٠١٥ ° – موقع لبنان في تقييم الرياضيات

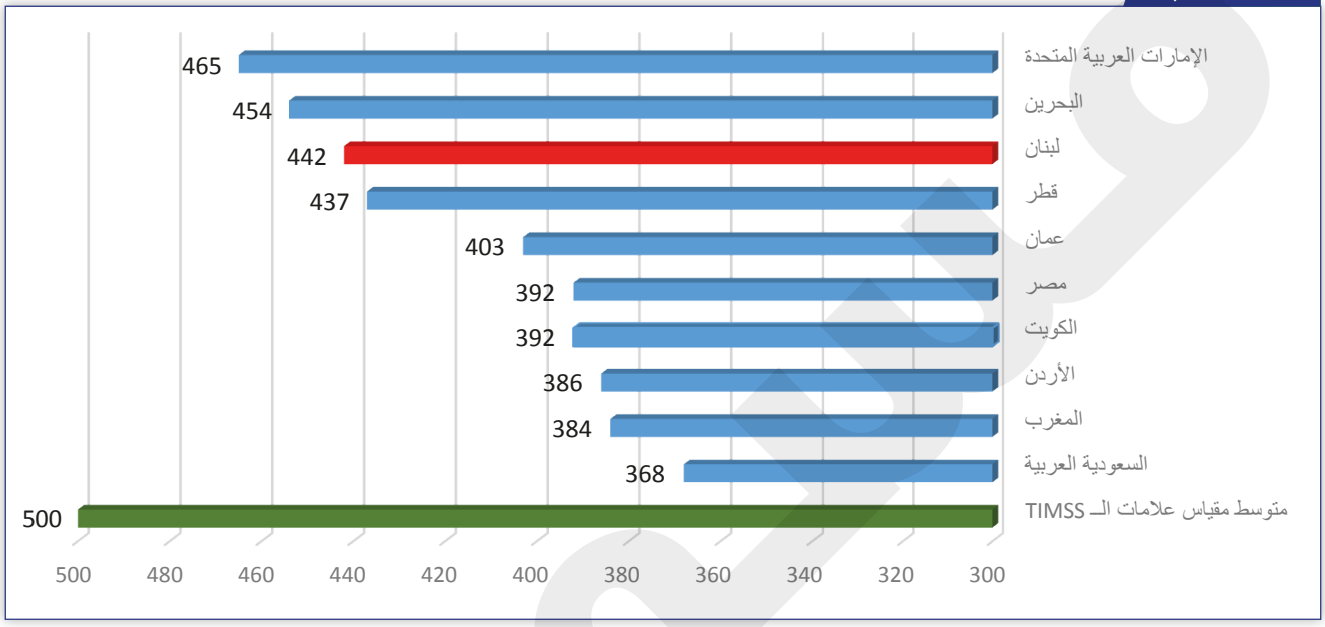

شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثامن أساسي، ونال متوسطاً تقييمياً بلغ ٤٤٢ أي أقل ب٥٨ نقطة عن المتوسط العام لـــ TIMSS (٥٠٠)، و احتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية المشاركة.

٥- IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015

مؤشر ٢٥ ٢ موقع لبنان في تقييم العلوم

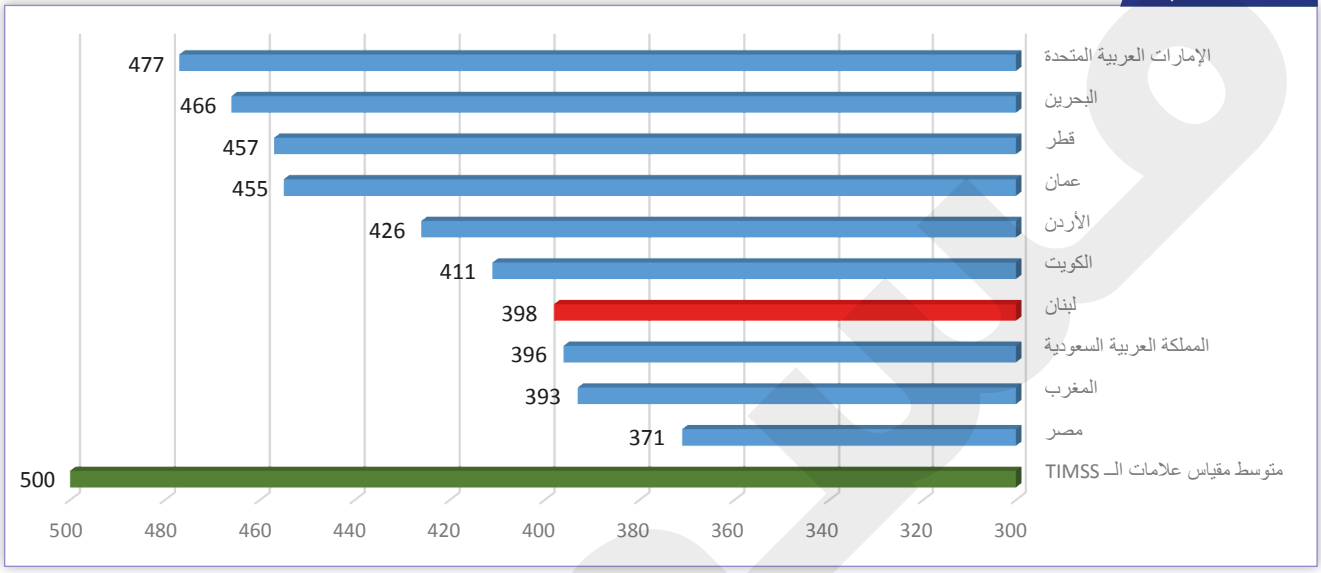

أما في العلوم، فنال لبنان متوسطاً تقييمياً لا يتعدى ٣٩٨ أي أقل ب١٠٢ نقطة عن المتوسط العام لـــ TIMSS (٥٠٠)، واحتل المرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة، ما يفضي إلى ضرورة تطوير طرائق ومحتويات تعليم العلوم بشكل أكثر ملاءمة مع المتطلبات العصريّة.

مؤشر ٢٦ ١ نتائج TIMSS المتقدم للصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة عام ٢٠١٥ – موقع لبنان في تقييم الرياضيات

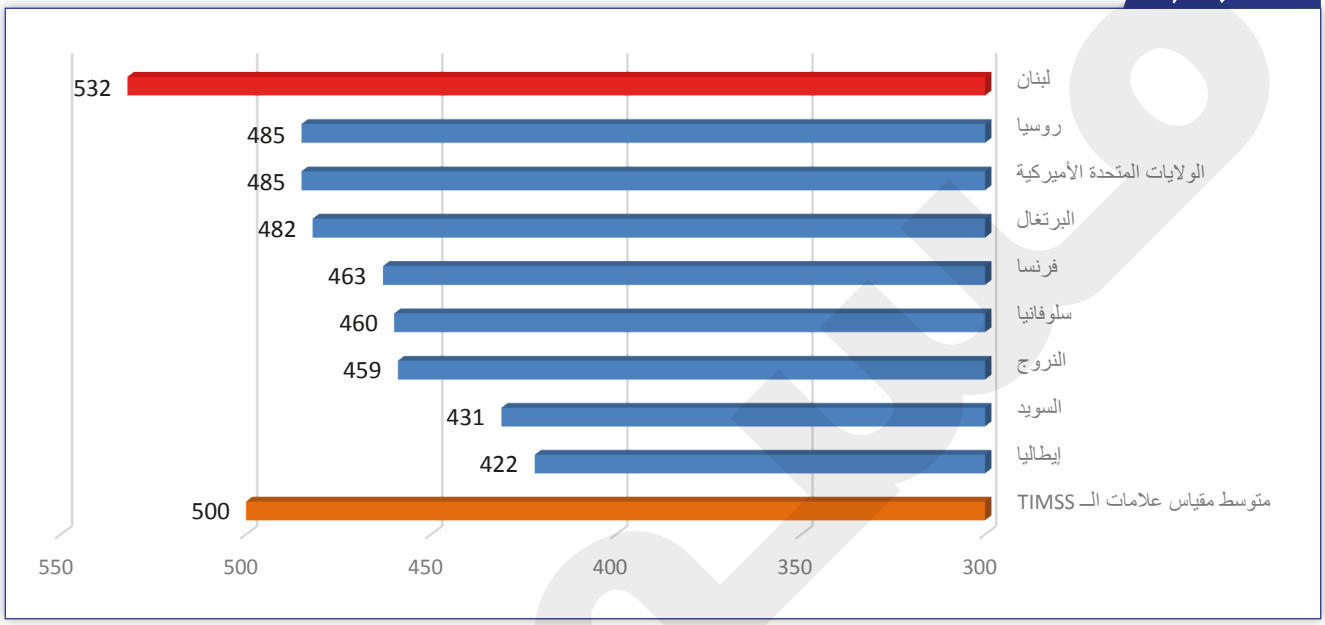

شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي المتقدم TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة ونال متوسطاً تقييمياً عالياً بلغ ٥٣٢ أي بارتفاع ٣٢ نقطة عن المتوسط العام لـــ TIMSS (٥٠٠)، واحتل المرتبة الأولى بين الدول المشاركة وبفارق ٤٧ نقطة عن المرتبة الثانية أي روسيا (٤٨٥) والولايات المتحدة الاميركية (٤٨٥)، واكثر من باقي دول OCDE «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية». وهذه النتائج يمكن أن تعكس جودة تعليم مادة الرياضيات في الصفوف الثانوية.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن التلاميذ المشاركين في هذه الدراسة تمّ اختيارهم من فرع العلوم العامّة حصرياً، نظراً لملاءمة منهج هذا الصف مع اختبار TIMSS Advanced، وأن العيّنة المختارة تشكّل فعلياً ٣،٩٪ من مجموع سكان لبنان في نفس عمر الصف الثالث الثانوي، بينما تشكّل في فرنسا ٢١،٥٪ وفي إيطاليا ٢٤،٥٪ من السكان في نفس العمر. بمعنى آخر، إن هذه العيّنة الشديدة الاصطفاء يمكن أن تبرّر هذه النتائج المرتفعة.

مؤشر ٢٦ ٢ موقع لبنان في تقييم االفيزياء

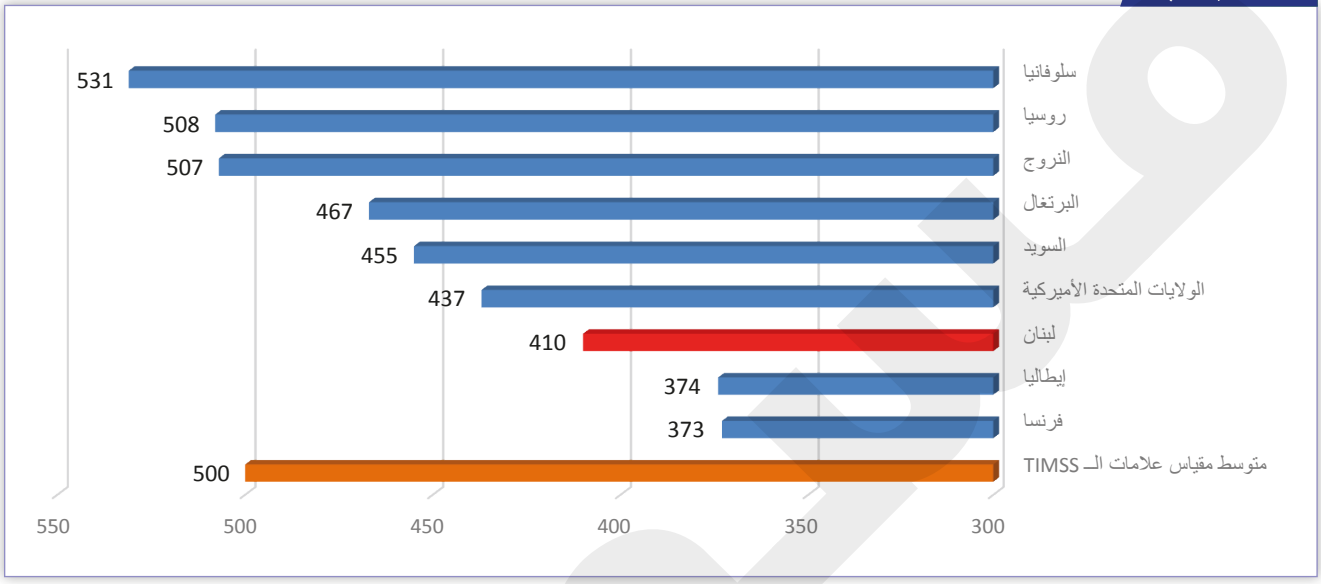

حصل لبنان في الفيزياء على متوسط تقييمي بلغ ٤١٠، وقد حل مباشرة بعد الولايات المتحدة (٤٣٧) وقبل ايطاليا (٣٧٤) وفرنسا (٣٧٣) ولكنه بقي بعيداً عن متوسط TIMSS (٥٠٠) بـــ ٩٠ نقطة. إن التقرير الوطني حول نتائج لبنان في دراسة TIMSS، والذي يتمّ العمل عليه من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء، سوف يسمح بفهم ودراسة العوامل المؤثرة على النقاط المسجلة من قبل التلامذة اللبنانيّين.

وتجدر الاشارة الى ان تلامذة لبنان قدموا اختبار TIMSS باللغة الاجنبية (فرنسية/إنكليزية)، بينما اعتمدت الدول العربية الاخرى المشاركة اللغة العربية.

خلاصة عامّة

تساهم هذه المؤشرات في تبيان بعض الاتجاهات العامّة في تطوّر نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان منذ العام ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧، من أبرزها:

- يتزايد عدد تلامذة لبنان بشكل مطرّد، مع ثبات نسبي في حصّة التعليم الرسمي (٣٠,٨٪ من إجمالي تلامذة لبنان)، نظراً لازدياد عدد التلامذة السوريين الذين يتابعون المناهج اللبنانية من جهة، ولتمديد المرحلة ما قبل الابتدائية من سنتين إلى ثلاث سنوات، مع قبول التلامذة إبتداءً من عمر ٣ سنوات،
- يستقبل القطاع الخاص حوالي ثلثي تلامذة لبنان،
- تبلغ نسبة التلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني حوالي ٧،٤٪ من مجموع تلامذة لبنان، ويتوزّعون بين القطاعين الرسمي والخاص،
- رغم ارتفاع أعداد التلامذة، بقي العدد الإجمالي لمدارس لبنان ثابتاً نسبياً، مع تفوّق حصّة المدارس الرسميّة على المدارس الخاصّة، وارتفاع عدد الصفوف،
- إن ٢٧،٦٪ من مجموع مدارس لبنان لا يتجاوز عدد تلامذتها ١٠٠ تلميذ،
- تشكّل الصفوف التي تضمّ أكثر من ٣٠ تلميذ ثلث الصفوف في المدارس اللبنانيّة، غير أن عدد هذه الصفوف بقي ثابتاً مقابل تزايد عدد الصفوف الصغيرة، التي تضم أقل من ٢٠ تلميذ، وبين ١١ و٢٠ تلميذ،
- يبلغ المعدّل الوسطي لأجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠ تلميذ ٤،٥ أجهزة،
- رغم تفوّق عدد التلامذة في الصفوف الفرنكفونية، تتراجع أعدادهم باستمرار، وذلك لمصلحة الصفوف الانكلفونية. تنطبق هذه الحال على القطاعين الرسمي والخاص، مع تسجيل نسب أعلى للتلامذة الفرنكفونيين في القطاع الرسمي، مقارنةً بالقطاع الخاص،
- يتدنى معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد في القطاع الرسمي (٩) مقابل ارتفاعه في القطاع الخاص غير المجاني (٢١)،

- بلغ عدد أفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية حوالي ١٠٣٠٠٠ عام ٢٠١٦-٢٠١٧، مع ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين بنسبة ٣٣٪. أكثر من ٥/٤ منهم هم أساتذة فعليّون.
- يحمل حوالي ثلثي الأساتذة شهادة جامعية غير تربوية، مقابل ١ على ١٠ ممن يحملون شهادة تربوية. أما أغلبية الباقين فهم من حملة البكالوريا أو ما يعادلها،
- عام ٢٠١٦-٢٠١٧، يعتبر أساتذة لبنان بعمر الشباب، إذ أن أكثر من ثلاثة أرباعهم بعمر ٤١ سنة وما دون، وأكثر من ١٠/١ أصغر من ٣١ سنة، بينما ٢٠/١ منهم فقط بعمر ٦٠ سنة وما فوق،
- يتمتع التلامذة بفرص أفضل لإنهاء المدرسة الابتدائية ضمن القطاع الرسمي منه في القطاع الخاص. ويبدو أن هذا الأخير يستغني عن تلامذة يعود القطاع الرسمي ليستقبلهم،
- أما في المرحلة المتوسطة، فإن التلامذة الذين يلتحقون بالقطاع الخاص يحصلون على فرص أفضل لإنهائها، ربما لأن هذا القطاع يكون قد وجّه بعض التلامذة الذين يعانون من صعوبات نحو القطاع الرسمي خلال المرحلة الابتدائية وفي نهايتها،
- بالنسبة للمرحلة الثانوية، يتمتع التلامذة بفرص أفضل بقليل في القطاع الرسمي منه في القطاع الخاص لبلوغ الصف الثالث ثانوي،
- ترتفع نسب النجاح في الشهادتين المتوسطة والثانويّة، مع تفوّق نسب نجاح الإناث، وتسجيل ارتفاع ملحوظ لنسب النجاح في القطاع الرسمي تفوق الارتفاع في القطاع الخاص،
- تبرز فوارق كبيرة في مستوى تحصيل المواد التعليميّة بين الفروع الأربعة لشهادة الثانوية العامة، مع تسجيل مستويات تحصيل متدنيّة في كافة الفروع ضمن مواد اللغة العربيّة والتربية المدنيّة وعلوم الحياة،
- يسجّل لبنان معدّلات متدنية في الفهم الكتابي للغتين الفرنسيّة والانكليزيّة وفي الرياضيّات والعلوم نسبةً لمتوسّط PISA،

- إحتل لبنان المرتبة الثالثة في الرياضيّات والمرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة في TIMSS للصف الثامن أساسي عام ٢٠١٥، لكنّ متوسطاته كانت أدنى من المتوسّطات العالمية،
- إحتل لبنان المرتبة الأولى عالمياً في مادة الرياضيّات في الصف الثالث ثانوي فرع العلوم العامة ضمن اختبار TIMSS ٢٠١٥، والمرتبة السابعة عالمياً في الفيزياء.

إنطلاقاً من هذا الواقع، كيف يمكن مقاربة نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان على أربعة معايير أساسيّة للجودة: الفعاليّة، الجدوى، العدالة، والتزام التلامذة واندفاعهم؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار نظام التعليم في لبنان فعالاً؟ بشكل عام، تعكس مستويات التحصيل في الشهادتين المتوسطة والثانوية أداءً جيّداً لتلامذة لبنان، بينما تأتي نتائج PISA و TIMSS لمن هم في نهاية المرحلة المتوسطة لتدقّ ناقوس الخطر على صعيد الفهم الكتابي باللغة الأجنبيّة، وفي مجال الرياضيّات والعلوم، ما يشير إلى خلل في الفعاليّة الداخليّة للنظام التعليمي ضمن هذه الميادين، يحتاج إلى تشخيص دقيق. من جهة أخرى، إن تفوق تلامذة العلوم العامة في الرياضيّات ضمن اختبار TIMSS Advanced لهو دليل على جودة تعليم هذه المادّة، غير أنّ التلامذة المعنيين لا يمثّلون سوى شريحة محدودة جداً من تلامذة لبنان، أي أن النظام التعليمي تبدو فعاليّته إصطفائيّة ومحصورة بفئات معيّنة من التلامذة الذين قرر استبقاءهم. أضف إلى ذلك أن متوسّط هؤلاء التلامذة أنفسهم يعتبر متدنياً في مادّة الفيزياء، أي أن الفعاليّة تختلف بين مادّة وأخرى. بالمقابل، تبرز فعاليّة عاليّة في مستوى تحصيل الفتيات على صعيد الامتحانات الرسميّة.

هل يعتبر نظام التعليم في لبنان ذا جدوى عالية؟ يبيّن هذا الإصدار توافر الموارد البشريّة من هيئات إداريّة وتعليميّة، وتوافر المدارس التي يبدو أنّها فائضة نوعاً ما نظراً لارتفاع نسب المدارس الصغيرة (أقل من ١٠٠ تلميذ). غير أن نقص الإعداد التربوي الأساسي لأكثر من ٩٠٪ من المعلمين، ونقص أجهزة الكمبيوتر في المدارس تشير إلى قصور ما في نوعيّة الموارد البشريّة والماديّة، ما يمكن أن يضعف نوعيّة التعليم.

وتحتاج الصورة لتكتمل في هذا المجال إلى مؤشّرات إضافيّة حول الإنفاق على التعليم وحول التطوير المهني للمعلمين أثناء الخدمة.

هل نظام التعليم في لبنان عادل؟ رغم عدم توافر معطيات حول نسب الالتحاق والتسرّب، تفيد المؤشّرات حول وفرة المدارس وارتفاع أعداد أفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة إلى أن نظام التعليم في لبنان يتجّه نحو تأمين مقعد دراسي لكل مواطن لبناني بعمر الدراسة، مع التركيز على التحاق الفتيات، ولكل لاجئ سوري بعمر الدراسة، مع تأمين برنامج تعليمي مختصّ للتلامذة السوريين في فترة بعد الظهر. كما أن إتاحة فرص تعليم مجاني مفتوح ضمن أي صف وأية مرحلة من شأنها تسهيل التحاق التلامذة وعدم تسّربهم لأسباب ماديّة. غير أن عدم تطبيق قانون إلزاميّة التعليم وتراجع أعداد التلامذة مع تقدّم الصف ومرحلة التعليم، وبنسب أكبر في التعليم الخاص، تشير إلى أن نظام التعليم لا يزال يسمح بتسرّب التلامذة، وإلى أنه يصطفي التلامذة ذات مستويات الأداء الأفضل، وخاصةً في القطاع الخاص. وعليه، فإن عدالة النظام التعليمي في لبنان لا تزال بحاجة إلى تطوير جدّي بفضل تعاون حثيث بين الدولة والمجتمع الأهلي، وبين مختلف القطاعات التعليميّة.

وماذا بالنسبة لدافعيّة المتعلّمين والتزامهم؟ يحتاج النظام التعليمي في لبنان إلى المزيد من الدراسات والتقصّي حول تصوّرات التلامذة وخبراتهم في المدرسة، وحول المناخ المدرسي السائد بغية الحكم على هذا المعيار.

خلاصة القول أن نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان يسلك درب التطوير المستمر، الذي يظهر تدريجياً وببطء، ولكنه لا يزال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحقيق نقلة نوعيّة تضمن انتقال المجتمع اللبناني إلى عصر جديد من النمو والكفاءة.

تمّ إصدار هذا العدد من "المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات"
بإطار مشروع مشترك مع المعهد الفرنسي في لبنان
وبالشراكة مع الخبير التربوي الفرنسي السيد جان كلود ايمين.